Ministry of Industry & Foreign Trade
وزارة الصناعة و التجارة الخارجية

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

# استراتيجية تطوير
# قطاع النخيل والتمور في مصر

بالإشتراك مع كلا من:

UNIDO
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

جائزة خليفة الدولية لنخيل التمر والابتكار الزراعي
KHALIFA INTERNATIONAL AWARD FOR DATE PALM AND AGRICULTURAL INNOVATION
United Arab Emirates الإمارات العربية المتحدة

# استراتيجية تطوير
# قطاع النخيل والتمور في مصر


**اعداد**

**د. عبدالله بن عبدالله**

**منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة**



أكتوبر 2018

# التنويه المطلوب:

د. عبدالله بن عبدالله، 2018، استراتيجية تطويرقطاع النخيل والتمور في مصر، جمهورية مصر العربية، 84 صفحة.
الترخيص: CC BY-NC-SA 3.0 IGO.

المسميات المستخدمة في هذا المنتج الإعلامي وطريقة عرض المواد الواردة فيه لا تعبر عن أي رأي كان خاص بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني أو الإنمائي لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها وتخومها. ولا تعني الإشارة إلى شركات أو منتجات محددة لمصنعين، سواء كانت مشمولة ببراءات الاختراع أم لا، أنها تحظى بدعم أو تزكية المنظمة تفضيلا لها على أخرى ذات طابع مماثل لم يرد ذكرها.
إن وجهات النظر المُعبر عنها في هذا المنتج الإعلامي تخص المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها.

ISBN 978-92-5-109624-6

©FAO, 2018

بعض الحقوق محفوظة. هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص بالمثل 3.0 منظمة حكومية دولية.
https://creativecommons.org/licenes/by-nc-sa/3.0/igo/deed.ar).

بموجب أحكام هذا الترخيص، يمكن نسخ هذا العمل، وإعادة توزيعه، وتكييفه لأغراض غير تجارية، بشرط التنويه بمصدر العمل على نحو مناسب. وفي أي استخدام لهذا العمل، لا ينبغي أن يكون هناك أي اقتراح بأن المنظمة تؤيد أي منظمة، أو منتجات، أو خدمات محددة. ولا يسمح باستخدام شعار المنظمة. وإذا تم تكييف العمل، فإنه يجب أن يكون مرخصا بموجب نفس ترخيص المشاع الإبداعي أو ما يعادله. وإذا تم إنشاء ترجمة لهذا العمل، فيجب أن تتضمن بيان إخلاء المسؤولية التالي بالإضافة إلى التنويه المطلوب: "لم يتم إنشاء هذه الترجمة من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. والمنظمة ليست مسؤولة عن محتوى أو دقة هذه الترجمة. وسوف تكون الطبعة باللغة العربية الأصلية هي الطبعة المعتمدة."
وتجرى أي وساطة تتعلق بالنزاعات الناشئة بموجب الترخيص وفقا لقواعد التحكيم للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي المعمول بها في الوقت الحاضر.
مواد الطرف الثالث. يتحمل المستخدمون الراغبون في إعادة استخدام مواد من هذا العمل المنسوب إلى طرف ثالث، مثل الجداول، والأشكال، والصور، مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على إذن لإعادة الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق التأليف والنشر. وتقع تبعة المطالبات الناشئة عن التعدي على أي مكون مملوك لطرف ثالث في العمل على عاتق المستخدم وحده.
المبيعات، والحقوق، والترخيص. يمكن الاطلاع على منتجات المنظمة الإعلامية على الموقع الشبكي للمنظمة (www.fao.org/publications)
ويمكن شراؤها من خلال publications-sales@fao.org. وينبغي تقديم طلبات الاستخدام التجاري عن طريق: www.fao.org/contact-us/licence-request. وينبغي تقديم الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والترخيص إلى: copyright@fao.org.

مصدر صورة الخريطة: UN Geospatial Information Section

# الفهرس


| | الصفحة |
|---|---|
| كلمة افتتاحية | VI |
| كلنا شركاء بالمسؤولية | VIII |
| شكـــــر | IX |
| المقدمة | 1 |
| الرؤية | 3 |
| الأهداف | 4 |
| انتاج وجودة التمور | 4 |
| تسويق التمور | 13 |
| تصنيع وتعبئة التمور | 17 |
| تصدير التمور | 22 |
| الاستفادة من المنتجات الثانوية ومخلفات التمور والنخيل وتعظيم القيمة المضافة | 32 |
| البحوث والتطوير | 33 |
| آليات تنفيذ الاستراتيجية | 34 |
| الاطار المؤسسي لتنفيذ الاستراتيجية (الإطار المؤسسي لدعم المشاريع) | 34 |
| المجمع المهني المشترك للتمورأوهيكل يقوم بدوره | 35 |
| وثيقة خطة العمل (المشاريع المقترحة لتنفيذ الاستراتيجية) | 39 |

# الجداول والأشكال


| | الصفحة |
|---|---|
| جدول 1- نقاط القوة والضعف الرئيسيين لقطاع التمور في مصر | 2 |
| جدول 2- كميات ونسبة الإنتاج حسب نوعية الأصناف | 6 |
| جدول 3- أمثلة لبعض أصناف النخيل | 8 |
| جدول 4- متوسط أسعار البيع بين المنتج وتاجر الجملة وتاجر | 9 |
| شكل 1- مقارنة متوسط الأسعار عن الكيلو الواحد للتمور | 30 |
| جدول 5- استراتيجية تطوير قطاع النخيل والتمور في مصر | 44 |

# كلمة افتتاحية

يمثل قطاع النخيل والتمور أهمية اقتصادية كبيرة لمجموع الدول العربية كما إن زراعة النخيل ضاربة في القدم في منطقة الشرق الأوسط والخليج وشمال أفريقيا. ورغم القدرات الكامنة لهذه الزراعة في تأمين الغذاء وتحسين اقتصاديات هذه الدول، وكذلك رغم وجود الطلب العالمي على التمور إلا أن قطاع النخيل والتمور لم ينل المكانة التي تليق به فى العديد من دول المطقة.

ويعتبر محصول التمر فى مصر محصولا استراتيجيا فى الماضى والمستقبل، حيث تحتل مصر حاليا المركز الأول في إنتاج التمور (1.4 مليون طن) على المستوى العالمي قبل إيران والسعودية بما يعادل 17.7 في المائة من الانتاج العالمي المقدر بـ 7.5 مليون طن.

ويتمتع هذا القطاع بميزة نسبية وفرصة كبيرة للتطوير وإضافة القيمة؛ فهو يتميز بالإنتاج العالي وانخفاض تكاليف الإنتاج إذا ما قورن بدول أخرى مثل تونس والسعودية والجزائر.

المناطق المناخية المختلفة في مصر تسمح بزراعة مدى واسع من الأصناف والتنوع وتوفر الفرصة لإنتاج جودة أفضل وذلك من خلال التركيز على الأصناف نصف جافة لكل من السوق المحلي وللتصدير وكذلك إدخال الأصناف الجديدة المطلوبة بالأسواق العالمية.

إنه من المتوقع أن يحتل نخيل التمر مموقع الريادة في قطاع الزراعة في مصر وذلك بسبب قدرته الممتازة على الأقلمة للظروف المناخية الصعبة واستعماله التقليدي كغذاء وتنوع منتجاته الثانوية من المخلفات وفائدته البيئية في الزراعة بالواحات العديدة بمصر ورغم ما يواجهه القطاع من تحديات تخص النواحي الفنية وتقنيات ما بعد الحصاد وعدم توفر الحجم الاقتصادي للمزرعة وضعف الارتباط بين الإرشاد الزراعي وبحث التطوير وزيادة على ذلك التذبذب الكبير للأسعار محليا والضعف في معلومات التسويق وضعف البنية التحتية والنسبة العالية للفاقد فيما بعد الحصاد، إلا أن الفرصة متاحة وكبيرة لتأخذ تمور مصر مكانها الذي يتماشى مع الحجم الكبير لإنتاجها وتنافس أجود الأصناف في السوق العالمي.

وفي إطار الجهود المبذولة للنهوض بقطاع التمور وزيادة القيمة المضافة وصادرات القطاع للأسواق الدولية، وذلك بالتنسيق بين كلا من وزارة التجارة والصناعة ووزارة الزراعية واستصلاح الأراضي وجائزة خليفة الدولية لنخيل التمر والابتكار الزراعي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) وفي إطار عمل اللجنة القومية لوضع خطة للنهوض بقطاع

التمور في مصر ومساهمة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في دعم هذا المجهود، فقد تم التركيز على إعداد وثيقة استراتيجية للنهوض بقطاع النخيل والتمور في مصر وتم ذلك من خلال منهج تشاركي اتصف بالتالي: 1/ اتساع دوائر المشاركة في الإعداد، ابتداء من المشاركة الإيجابية لعدد كبير من المزراعين والمهتمين بشأن النخيل والتمور من القطاع الخاص والقطاع العام والمجتمع المدني، ووصولا إلى العديد من المسؤولين عن إدارة شؤون هذا القطاع على مستوى المحافظات والجامعات ومراكز البحث الزراعي وقد ساعد هذا الاتساع في المشاركة والذي اختتم بورشة عمل عرض فيها محتويات الاستراتيجية في أن تأتي المقترحات الواردة بالوثيقة متوافقة مع احتياجات العمل الفعلية وفي حدود إمكانيات التنفيذ الواقعية. 2/ تتضمن الاستراتيجية إلى جانب التحديد الموضوعي للأهداف وتوجهات العمل المستقبلي جوانب تخص تحديد مواطن الضعف والقصور التطبيقي لتفاديها ومواطن الثراء والقوة للبناء عليها. كما تحدد موضوعيا أدوار القطاع الحكومي والخاص وذلك لتهيئة بيئة أفضل للعمل والارتقاء بمستوى الأداء للمؤسسات العاملة في القطاع. 3/ تحديد آلية لتفيذ خطة عمل مقترحة لترجمة هذه الاستراتيجية إلى مشاريع تنفيذية تقود العمل المستقبلي للنهوض بقطاع النخيل والتمور في مصر وفي هذا الإطار فإن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إعتمدت ميزانية لمشروع تعاون فني مع مصر للبدء بتفيذ استراتيجية على مستوى مصغر بواحة سيوة على أمل أن تتبعها باقي المناطق المنتجة للتمور في تبني هذه الاستراتيجية.

وفي الواقع فإن مراحل عملية النهوض بقطاع النخيل والتمور في مصر لا تنتهي بمجرد إعداد استراتيجية وإنما تبدأ بذلك، على أن تتضافر بعد ذلك جهود المهتمين بالنخيل والتمور لإنجاحها وتعميمها على كل مناطق الإنتاج.

ولا يسعني في هذا المجال إلا أن أقدم شكري إلى كل من شارك في وضع هذه الاستراتيجية ولكل الخبراء وأعضاء اللجنة القومية لإعداد خطة النهوض بقطاع النخيل والتمور وكل من ساهم من قريب أو من بعيد في الإعداد والتعديل والتحسين للوثيقة النهائية.

**عبدالسلام ولد أحمد**
المدير العام المساعد والممثل الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا

## كلنا شركاء بالمسؤولية

تتشرف الأمانة العامة لجائزة خليفة الدولية لنخيل التمر والابتكار الزراعي أن توالي دعمها للجهود الوطنية للنهوض بالتمور المصرية عقب النجاح الكبير الذي حققه مهرجان التمور المصرية بواحة سيوة بنسخته الأولى 8 – 10 اكتوبر 2016.

حيث أصدر معالي المهندس طارق قابيل وزير التجارة والصناعة بمصر، القرار رقم 56 لسنة 2016 تاريخ 24 يناير 2016 يقضي بتشكيل اللجنة القومية للنهوض بقطاع التمور المصرية بعضوية كل من جائزة خليفة الدولية لنخيل التمر والابتكار الزراعي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وجمعية تمور مصر، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ووزارة التجارة والصناعة لحصر المجهودات والمبادرات التي يتم تنفيذها ووضع خطة قومية للنهوض بقطاع النخيل والتمور المصرية وزيادة القدرة التنافسية لمنتجاته.

حيث قام مكتب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بجمهورية مصر العربية بالاشتراك مع الأمانة العامة لجائزة خليفة الدولية لنخيل التمر والابتكار الزراعي والعديد من الجهات الأخرى بإعداد استراتيجية وطنية لتطوير قطاع النخيل والتمور في جمهورية مصر العربية.

**د. عبد الوهاب زايد**
المستشار الزراعي بوزارة شؤون الرئاسة
أمين عام جائزة خليفة الدولية لنخيل التمر والابتكار الزراعي
الإمارات العربية المتحدة
أبوظبي 20 اكتوبر 2016

# شكـــــر

نظرا لأهمية قطاع إنتاج التمور في مصر ولما يتمتع به هذا القطاع من ميزة نسبية وفرصة كبيرة للتطوير، قام مكتب منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة بمصر (الفاو) بالتعاون مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بتعيين خبير دولي لإعداد الاستراتيجية وذلك في إطار الجهود المبذولة للنهوض بقطاع التمور وزيادة القيمة المضافة وصادرات القطاع للأسواق الدولية، حيث أصدر معالي المهندس طارق قابيل وزير التجارة والصناعة بمصر، القرار رقم 56 لسنة 2016 بتاريخ 24 يناير 2016 يقضي بتشكيل اللجنة القومية للنهوض بقطاع التمور المصرية والتي تضم في عضويتها الفاو ضمن العديد من الجهات الأخرى.

ولذلك يتقدم مكتب الفاو بمصر بخالص الشكر والتقدير لكل الذين ساهموا في الجهد، وإعطاء المعلومات لإعداد هذه الاستراتيجية المهمة - من داخل المنظمة ومن خارجها.

وفي هذا الصدد، يسعد ممثلية منظمة الأغذية والزراعة بمصر (الفاو) التقدم بالشكر لكل من:

- جائزة خليفة الدولية لنخيل التمر والابتكار الزراعي؛
- المعمل المركزي للنخيل بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي؛
- وزارة التجارة والصناعة بجمهورية مصر العربية؛
- مركز البحوث الزراعية؛
- مركز بحوث الصحراء؛
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)؛
- مركز تكنولوجيا الصناعات الغذائية والتصنيع الزراعي بوزارة التجارة والصناعة؛
- جمعية تمور مصر؛
- جمعية خبراء العلوم والتكنولوجيا بمصر؛
- كلية الزراعة جامعة القاهرة؛
- كلية الزراعة جامعة الأزهر؛
- كلية الزراعة جامعة كفر الشيخ؛
- القطاع الخاص؛
- منظمات المجتمع المدني؛

... وإلى كل من شارك في إعداد هذا العمل.

وشكر خاص إلى الخبير الدولي عبدالله بن عبدالله، الذي قاد فريق العمل لهذه الاستراتيجية.

**حسين جادين**

ممثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بجمهورية مصر العربية

# المقدمة

في اطار الجهود المبذولة للنهوض بقطاع التموروزيادة القيمة المضافة وصادرات القطاع للأسواق الدولية وذلك بالتنسيق بين كلا من وزارة التجارة والصناعة ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي وجائزة خليفة الدولية لنخيل التمر والأبتكار الزراعي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «الفاو» ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «يونيدو»، وفي اطار عمل اللجنة القومية لوضع خطة للنهوض بقطاع التمور في مصر والتي شكلت بقرار من وزير التجارة والصناعة رقم 56 لسنة 2016 ومساهمة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في عمل هذه اللجنة، فقد تم التعاقد مع خبير دولي لإعداد استراتيجية تطوير قطاع النخيل والتمور في مصر.

وقد تم الاعتماد في اعداد هذه الاستراتيجية على تحليل المراجع الخاصة بقطاع التمور في مصر والتي تم توفيرها للخبير من قبل هذه اللجنة، مضافة الى مقابلات شخصية للعديد من الأطراف المتدخلة في القطاع وزيارة للواحات البحرية قام بها الخبير خلال مهمته الأولى لمصر في الفترة ما بين 30 يوليو و5 اغسطس2016. وتركز الاستراتيجية المقترحة على الكيفية التي يُمكنُ معها منح التمور المصرية قيمةً مُضافة من أجل الوصول إلى مكانةٍ أفضل في الأسواق العالمية. وحاليا لا يتم بيع أي منتج لأنه فقط ذو نوعية جيدة، ولكن أيضاً بسبب تعرُّف المستهلك عليه؛ إذ أن المستهلك لا يشتري المُنتَج فقط بسبب جودته المُفترضة، بل أيضاً إذا كان المُنتَج مدعوماً بنظامٍ يضمن توافقه وحاجات المستهلكين.

الأعداد الأفضل للمُنْتَج وإدخال الخدمات التي تضمنُ تمور مُلائمة للأسواق المستهدفة يوفر الكثير من الجهد الذي غالبا ما يضيع في استكشاف السوق.

ما يمكن استنتاجه أن قطاع التمور في مصر عند مستويات الإنتاج والتعبئة والنقل والتسويق موجَّهٌ بصفةٍ رئيسيةٍ نحو السوق المحلي والذي اعتبر كقاعدةٍ لتنمية القطاع حتى تاريخ اليوم. ولكن النمو الكبير المسجل والمتوقَّع في الإنتاج يثير مشكلة كيفية التصرُّف في فائض الإنتاج، ويكمُن الحل الذي لا مناصَ منه في تصدير التمور ومنتجات التمور.

ويظل السوق المحلي أهم بوابة لتسويق التمور ولكن التوجه الى تطوير التصدير للأسواق خاصة ذات الطلب الكبير من شأنه أن ياثر ايجابيا على القطاع باكمله وعلى البيع المحلي.

اذا تم اتباع وتنفيذ المشاريع المقترحة في الخطة التنفيذية لهذه الاستراتيجية لتطوير

كل مرحلة فان التمور المصرية يمكن أن تأخذ المكانة التي تستحقها وتنافس اصناف مشابهة من التمور ذات الجودة العالية من جميع أنحاء العالم من أجل إرضاء المستهلك.

نقدِّمُ فيما يلي ماتبين لنا من خلال المراجع نقاط القوة والضعف الرئيسية لقطاع التمور في مصر والتحديات والفُرص وكذلك التوجهات والميول الرئيسية.

**جدول 1- يوضح نقاط القوة والضعف الرئيسيين لقطاع التمور في مصر**

| نقاط القوة | نقاط الضعف |
|---|---|
| • وجود أصناف تمور ملائمة للسوق العالمي. | • طرق الاكثار تقليدية وغير صحيحة احيانا.<br>• غالبية أصناف التمور موجهه للسوق المحلي. |
| • مشاركة السُلطات والبحث والجمعيات والمنظمات. | • الإشراف الاحترافي المُتخصص غير الكافي.<br>• ضعف الربط مع البحث العلمي. |
| • المزارع الجديدة المنشأة يمكن لها أن تتماشى مع الأنظمة المطلوبة من قبل السوق العالمي. | • ضعف التوجُّه نحو ممارسات الزراعة من أجل إنتاج جودة ممتازة من التمور. |
| • مشاركة المُنتِجون في بيع إنتاجهم الخاص بهم. | • نقص مُشاركة المُصنِّعين والتجار في سلسلة الانتاج. |
| • وجود البنيّة الأساسية الصناعية ووجود عدد كبير من المنشآت الصناعية. | • ضعف الخدمات الفنية وضعف إدارة الجودة.<br>• عدم حصول معظم المنشآت والمنتجين على شهادات الجودة وعضوية المجلس التصديري. |
| • القدرة الكبيرة للسوق المحلي. | • عدم الالتزام بالمعايير الخاصة من أجل قياس جودة صنف معين. |

| | |
|---|---|
| • ابتكار منتجات جديدة مُصنَّعة من التمور. | • الافتقار إلى الرقابة والبيانات على السوق المحلي. |
| • كميات الانتاج الكبيرة من التمور والتعامل معها بدون معايير. | • عرض مُنتجات لا تطابق مواصفات السوق العالمي. |
| • الدعم المالي للشركات والاعتمادات للدعاية. | • ضعف استغلال الموارد لصالح الدعاية للتمور. |
| **الفُـرَص** | **المُهدِّدات** |
| • توجُّه الإنتاج نحو متطلبات السوق العالمي. | • تكاد الأنظمة للجودة لا تنطبق على صغار المنتجين وفي الواحات القديمة. |
| • تقوية السوق المحلي وزيادة الاستهلاك داخل البلاد. | • تنظيم حلقة تجارية يتطلب جهوداً كبيرة |
| • تحديث وتطوير الشركات من أجل تقوية موقفها في السوق العالمي. | • الكادر المؤهل غير كافي.<br>• ضعف المعرفة التقنية عن المُنتَج.<br>• نقص العمالة المدربة. |
| • إنشاء وحدات تبريد وتجميد للتمور الطازجة. | • النشاط الموسمي . |
| • وضع إستراتيجية للشركات المصدرة إلى الأسواق المستهدفة. | • المنافسة القوية على الأسواق الخارجية الأكثر ربحاً. |

## الرؤية

السعي الى تحقيق نهضة شاملة لقطاع النخيل والتمور في مصر تقوم على التطوير السريع والمستدام لمنظومات انتاج وتجميع وتعبئة وتصنيع وتصدير التمور، والاستفادة من المنتجات الثانوية ومخلفات النخيل والتمور، مما سيعود بالنفع على الميزانية العامة للدولة والمستثمرين والمصنعين والتجار وبوجه خاص صغار المزارعين والفئات الأكثر احتياجا.

## الأهداف

- رفع التصدير من 38 000 طن حاليا الى 120 000 طن سنويا خلال خمس سنوات نتيجة لتطوير القطاع والنهوض به؛
- رفع متوسط سعر التصدير من 1 000 دولار للطن حاليا الى 1 500 دولار في الطن خلال الخمس سنوات القادمة؛
- تحقيق زيادة في الموارد المالية بالعملة الصعبة للميزانية العامة للدولة من 40 مليون حاليا لتصل الى 180 مليون دولار؛
- زيادة التسويق على المستوى المحلي من التمر المجمد والطازج والمصنعات ورفع الصادرات من التمور غير المصنعة؛
- الاستفادة من المنتجات الثانوية ومخلفات التمور والنخيل وتعظيم القيمة المضافة وتنشيط قطاع صناعي واسع يعتمد على النخيل (الدبس والخل والكحول والحرف اليدوية)؛
- خلق فرص عمل كثيرة نتيجة لانتعاش قطاع انتاج وتعبئة وتصنيع وتسويق التمور حيث صناعة التمور تعد من الصناعات كثيفة العمالة؛

ولتحقيق هذه الأهداف اشتملت استراتيجية تطوير قطاع التمور في مصر على المحاور التالية :

## انتاج وجودة التمور

يعد نخيل التمر من المحاصيل الضاربة في القدم في ارض مصر والمتأقلمة كثيرا مع الظروف البيئية المصرية، حيث تنتشر زراعة النخيل في معظم المحافظات المعتمدة على مياه النيل وتعتمدُ بشكل كبيرعلى وجود المياه الجوفية في مناطق الإنتاج الصحراوية.

نشأت زراعة النخيل على شكل واحات تقليدية بكثافة عالية تقارب 300 نخلة في الهكتار الواحد ومزروعة بطريقة غير منتظمة وتحتوي على أصناف غير متجانسة متأتية في جزء كبير منها من الاكثار بالنواة أو مزروعة فقط في حدود الحقل عوضا عن مصدات الرياح. أما الزراعات الحديثة فهي أكثر تنظيماً وأقلُ كثافةً وتشتمل عموماً على حقول زراعيةٍ بها صنفٌ واحد من أصناف النخيل.

ويعتبر محصول التمر في مصر محصولا استراتيجيا في الماضي وللسنوات القادمة حيث تحتل مصر حاليا المركز الأول في انتاج التمور على المستوى العالمي قبل ايران والسعودية ويقدر انتاجها السنوي بحوالي 1 465 030 طن (احصائيات قطاع

الشؤون الاقتصادية – وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، 2014) مما يعادل 17.7 في المائة من الإنتاج العالمي المقدر ب 7.5 مليون طن .

أما عدد النخيل فقد تطور من 6 مليون نخلة سنة 1980 ليصل في سنة 2014 ماقدره 235 827 12 نخلة ممثلا بذلك 9 في المائة من تعداد النخيل العالمي و14 في المائة من عدد النخيل في الوطن العربي كما تحتل زراعة النخيل في مصر مساحة تقدر ب 45.8 ألف هكتار ويقدر متوسط الانتاجية ب 114 كجم للنخلة.

تساهم في هذا الانتاج جل محافظات الجمهورية ولكن أهم المحافظات التي يوجد بها نخيل مثمر وأهم كميات انتاج تتمثل في الشرقية والبحيرة بنسبة 10في المائة لكل منهما والوادي الجديد واسوان بنسبة 9 في المائة لكل منهما تليها الجيزة بنسبة 7 في المائة والاسماعيلية بنسبة 6 في المائة ثم الفيوم ودمياط بنسبة 5 في المائة لكل منهما و4 في المائة لكل من كفر الشيخ وأسيوط و3 في المائة لكل من النوبارية وسوهاج وتساهم باقي المحافظات بنسبة 25 في المائة.

وحسب التقديرات فان الانتاج تضاعف ثلاث مرات خلال الاربعين سنة الماضية. ولكن البيانات الإحصائية المتوفرة لا تسْمحُ لنا حاليا بتقدير تطوُّر الإنتاج على نحوٍ دقيق، نظرا لعدم توفر البيانات الخاصة بعُمر المزارع المختلفة، ولكن تبقى وتيرة نمو انتاج التمور كبيرة وتطرح في المستقبل مشكلة كيفية التصرُّف في فائض الإنتاج.

**جدول 2- كميات ونسبة الانتاج حسب نوعية الأصناف**

| الأصناف | جملة الانتاج بالطن | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| الرطبة | 872 772 | % 52,7 |
| النصف جافة | 229 138 | % 15,6 |
| الجافة | 16 589 | % 1,2 |
| المجهل | 408 623 | % 27,9 |
| أصناف أخرى | 37 808 | % 2,6 |
| الاجمالي | 1 465 030 | % 100 |

هذا الجدول يبين لنا نوعية المنتج المتاح حاليا ومنه يمكن أن نتصور آفاق التطوير الممكنة ويتبين من خلال هذه الأحصائيات أن 52.7 في المائة من اجمالي الانتاج هي تمور رطبة يتم استهلاكها قبل النضج الفيزيولوجي للثمار وتكون طرية وذات طعم جيد ولكن لها عمر محدد للبقاء ولابد من استخدام تقنيات التجميد لحفظها وتسويقها في الغالب على مستوى السوق المحلي. كما يحتوي الانتاج أيضا على التمور الجافة والتي يقبل عليها السوق المحلي وتمثل نسبة صغيرة 1.2 في المائة من اجمالي الأنتاج. ومن جانب آخر نرى أن الانتاج في مصر يحتوي على نسبة كبيرة من التمور الناتجة من النخيل البذري أو ما يسمى بالمجهل 27.9 في المائة وهي في الغالب تمور غير جيدة وغير متجانسة ولايمكن الاعتماد عليها في استراتيجية التطوير . أما انتاج الأصناف النصف جافة والتي يقبل عليها السوق المحلي ولها حظوظ كبيرة في اقتحام الأسواق العالمية فيمثل 15.6 في المائة من اجمالي الانتاج وهذه الأصناف ستكون الركيزة الأساسية في استراتيجية تطوير القطاع الى جانب بعض الأصناف العالمية التي تم ادخالها وزراعتها ونذكر منها صنف المجهول.

## الأصناف

تتميزُ كل منطقة انتاج بأصنافٍ من النخيل متأقلمة مع البيئة الطبيعية لتلك المنطقة، وهي في الأصل من النواة تناقلها المزارعون وفقا لحاجتهم واختيارهم خلال السنين عبر الاكثار بالفسائل وساهموا في ذلك في تثبيتها وراثيا لتصبح أصنافا ثابتة ومعروفة.

وتختلف هذه الأصناف في ميزاتها وصفاتها النوعية التي تعتبر من الضروريات على مستوى التسويق. وتنقسم الأصناف الى:

أصناف التمور الرطبة (الحياني والأمهات والسماني والزغلول) والتي يتم استهلاكها قبل النضج الفسيولوجي للثمار. ففي هذه المرحلة تكون التمور طريّة وتكون نسبة الرطوبة في الثمرة تفوق 30 في المائة وذات طعمٍ جيدٍ وعمر محدَّد للبقاء صالحة لفترة التسويق. وتُعتبر هذه الأصناف مُفضلة بصورةٍ كبيرةٍ عندما تكون طازجة، ولابد من حفظها مُجمَّدة للمحافظة على مذاقِها، وقد توفرت في السنوات الأخيرة تقنيات التجميد لهذه الأصناف واصبحت متاحة لتجار التمور.

أصناف التمور النصف جافة (السيوي والصعيدي والعمري والعجلاني) والجافة (السكوتي والبرتمودا والملكابي والجنديلة والشامية) تواجه خاصة بعض العيوب التي تخفض قيمتها التجارية وخاصة انفصال القشرة الذي يسببه الجفاف المفرط ونقص الرطوبة داخل الحقل، ويمكن معالجتها بالتحكم الجيد في الري عند نهاية عملية نضج الثمار. كما يعتبر حجم الثمار معيارا مهما للنوعية والجودة حيث تختلف الأصناف من أصناف ذات حجم صغير يزيد عن 150 تمرة في الكيلوجرام الى أصناف ذات حجم كبير مع العلم أنه بالامكان زيادة حجم الثماربدرجة معقولة وذلك عن طريق الخف.

أما المعيار الثاني المهم للجودة فيتمثل في تجانس اللون للتمر في نفس الصنف، حيث أن بعض الأصناف التي لها مكانة محترمة في السوق المحلي، لا تطابِق بالضرورة بعض المواصفات العالمية، والتي تفرض لوناً منتظماً للتمر.

وتجدرالاشارة الى أن النخيل في المزارع القديمة منزرع بكثافة عالية جدا تقارب 300 نخلة في الهكتار الواحد يضاف اليها عدم التجانس الصنفي داخل المزرعة مما لايسهل عملية التصرُّف المعقول للعناية بالنخيل كما أن له تأثير سلبي على جودة المحصول وبيعِه. وتتجه زراعة النخيل الحديثة نحو زراعة الأصناف التجارية والميل الى إنشاء مجموعات مستقلة من النخيل تحتوى على صنفٍ واحد، و تسمحُ بتطبيق تقنيات الزراعة طبقاً لمتطلبات كل صنف وتسهيل الجني وترشيد البيع.

ويظهر التحليل اعتمادا على معايير السوق العالمي أن أصناف التمور في مصر تُعاني من بعض العيوب المؤثرة على المظهر الخارجي للثمار والتي يمكن معالجتها وتُعزى غالبا إلى درجات الحرارة المرتفعة أثناء فترة النُضْج، إذ أن الجفاف المُفْرِط للُّب يُسببُ انكماشاً كبيراً للثمار وتشوُّهاً وانفصالاً للقشرة.

**وتتأثر جودة الانتاج في الأصناف المختلفة كذلك بالعومل التالية :**

- وعي المزارع بمتطلبات واشتراطات السوق المحلي والتي يفترض أن ينتج عنها تطوير في الممارسات الزراعية وجودة أفضل وربحية ثابتة مقصورة على المزارع الحديثة الكبيرة وشركات الانتاج التي يتم الاشراف عليها بشكل جيد؛
- الاصابة بالآفات والحشرات التي تتواجد داخل التمور في مرحلة النضج ومرحلة التخزين المؤقت قبل البيع تعد عائقا كبيرا للانتاج والتسويق، ويلاحظ نقص في معرفة التعامل مع التبخير والمكافحة الحيوية وشبه غياب لتغطية العذوق بالشباك ذات الفتحات الصغيرة التي تحمي الثمار من الحشرات. كما يلاحظ استخدام المبيدات بشكل عشوائي لايأخذ في الاعتبار التوازن الحيوي ومتبقيات المبيدات في المنتج.

## القيمة الاقتصادية للتمور في مصر

رغم قلة المعلومات المتوفرة في خصوص الجدوى الاقتصادية من زراعة النخيل الا أن الملاحظ هو انتاجية النخيل العالية وسنقتصر على أمثلة لبعض الأصناف النصف جافة ممثلة في الجدول التالي:

**جدول 3- أمثلة لبعض أصناف النخيل**

| | |
|---|---|
| السيوي | 80 – 120 كجم |
| العمري | 70-90 كجم |
| العجلاني | 70-90 كجم |

كما نبين من خلال الجدول التالي متوسط أسعار البيع بين المنتج وتاجر الجملة وتاجر التجزئة:

متوسط الأسعار للكيلوجرام بالجنيه المصري

**جدول 4- متوسط أسعار البيع بين المنتج وتاجر الجملة وتاجر التجزئة**

| التمور | المنتج | تاجر الجملة | تاجر التجزئة |
|---|---|---|---|
| الرطبة | 1.5 | 2.5 | 3.5 |
| النصف الجافة | 4.5 | 7 | 10 |
| الجافة | 5 | 8 | 12 |
| المجهل | 1 | 1.5 | 2 |
| أصناف أخرى | 2 | 2.75 | 5.5 |

**المرجع :** الوضع الحالي عن نخيل البلح والتمر في مصر – د. شريف فتحي الشرباصي

رغم عدم وجود معلومات دقيقة بخصوص التكلفة إلا أنه من خلال كميات الانتاج المناسبة واستقرائنا مع بعض المزارعين فيمكن اعتبار زراعة النخيل مجدية إلى حد حسب حجم المزرعة وعدد النخيل. ولابد من الاشارة إلى أن الممارسات الزراعية في مزارع النخيل تقوم على العمل اليدوي وتُعتبر العمالة مُكوّناً أساسياً في التكلفة، وقد أشار العديد من المزارعين إلى أن القطاع يُعاني من النقص في الأيدي العاملة لإدارة المزارع.

## التـوصـيات

انطلاقا من المبدأ القائل بأن تطوير جودة المنتج يبدأ من المزرعة ويعد الأساس للتسويق الفعّال، واستناداً إلى نتائج تحليل المراجع المتوفرة والمهمة التي قام بها الخبير نقدمُ التوصيات التالية:

- **تشجيع زراعة الأصناف الملائمة والمقبولة للأسواق الخارجية**
  - توجيه الإنتاج نحو أكثر الأصناف ملاءمةً للأسواق العالمية.
  - لابد أولا من الاختيار الجيد لهذه الأصناف، ويجب أن يكون الاختيار مبنياً، من بين أمور أخرى، على اختبارات الاستهلاك والقدرة الفنية للثمار التي ستخضع للتصنيع، وكذلك المظهر الخارجي للتمر (اللون وانفصال القشرة، الخ.)، وقابلية

حِفظه ومقاومته للتلوُّث بواسطة الحشرات. سوف يكون من المُفيد مُشاركة بعض الشركات المستوردة على النطاق الدولي في اختيار الأصناف.

- يتم اختيار الأصناف من بين الأصناف النصف جافة ويشترط أن يلبي اشتراطات الطلب للأسواق الخارجية بشكل كبير من حيث الجودة واللون. ويمكن هنا التفكير في صنف السيوي والمجدول الذي تم ادخاله باعداد كبيرة (600 ألف نخلة نسيجية لعدد من الأصناف المتميزة على رأسها صنفي البرحي والمجدول قابلة للزيادة في خلال الخمس سنوات القادمة وقادرة على أن تلبي الأحتياجات التوسعية من هذا الصنف عن طريق الفسائل).

- وبعد اختيار الأصناف لابد من تقديم الدعم الفني لزراعة الأصناف المختارة (اختيار المناخ المناسب لكل صنف مع الألتزام بالخريطة الصنفية) مع تقديم المساعدة للزراعات الجديدة، وبذل مجهود كبير لتأهيل وتحديث المزارع القديمة. ويمكن أن يتم ذلك عبرتأهيل عدد من المزارع في كل مركز أوواحة حيث تعوض الأصناف الرديئة بالأصناف المختارة وتعدل مسافات الزراعة لتحسين تخطيط الحقل ويجهز الحقل بشبكة ري حديثة. هذه المزارع من شأنها أن تعطي المثال للمزارعين الآخرين .

- ويقترح انشاء مجمع وراثي لأهم الأصناف الواعدة على مستوى التسويق المحلي والدولي ( سيوي /صعيدي – ملكابي –برتمودا- حياني – صقعي – سكري - مجدول – برحي) يكبر فيما بعد ليشمل كل الأصناف ويلعب دور بنك للجينات الخاصة بالنخيل . ولابد ايضا من التفكير في انشاء مجمع وراثي لأجود الفحول في كل منطقة من مناطق انتاج التمور.

- ولابد من تشجيع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والعناية بها. وهذه المشروعات من شأنها أن ترفع مستوى دخل المزارع الصغير.

- تشجيع الاستثمار في مجال التمور ووضع طلبات مناطق انتاج وتصنيع التمور على خريطة الاستثمار المصرية لتوجيه المستثمرين للأستثمار في هذا المجال.

- **تنفيذ برنامج متكامل لمكافحة الآفات التي تصيب التمور والنخيل**

ويحتوي البرنامج على الأنشطة التالية:

- أن يفعل ويعمم على كل الواحات ومناطق الانتاج الأخرى برنامج المكافحة الحيوية الذي يستخدم إدخال الحشرات التي تفترِسُ الحشرات الضارة، ونخص بالذكر منها استخدام التريكوجراما. والمعالجة بالمنتجات الحيوية الجديدة المتوفرة في السوق العالمي والتي تعتبرُ نتائجها مشجِّعة للغاية.

- استخدام المصائد الفرمونية (Pheromone)، والتي يُهدَفُ منها إلى تقليل أعداد بعض الطفيليات في بساتين النخيل عن طريق المنتجات الجاذبة لتلك الحشرات وخاصة لمكافحة الحميرة.

- تغطية العذوق بشباك ذات فتحات صغيرة جداً لمنع اختراق الحشرات لها ومنع وصولها إلى الثمار. أعطت هذه الممارسة فعاليةٍ كبيرة في دول أخرى منتجة للتمور، وقد قلَّلَ كثيراً من معدل الإصابة بالآفات وأدى إلى تحسين نوعيّة المُنْتَج.

- النظافة المُنتظمة للمزارع، لتخفيض نسبة تلوُّث التمور بالجراثيم. ويشمل مجهود التنظيف التوجه للتخلص من الجريد والسعف الجاف وذلك بطحنه والحث على إنشاء وحداتٍ لإنتاج السمادِ العضوي واستخدامه لتسميد مزارع النخيل.

- الحد من استخدام المعالجة الكيميائية للتمورالمضرة بالبيئة والمستهلك والتشجيع على التبخير داخل المزرعة من أجل منع الاصابة بالحشرات، مع مراعاة وسائل السلامة الضرورية.

- لابد من اشراك الجامعات والبحث العلمي في انجاح برامج المكافحة المتكاملة لآفات النخيل والتمور.

- **تشجيع إنشاء شركات الخدمات المتخصِّصة في الأنشطة الزراعية الخاصة بالنخيل؛** مثل التلقيح والصيانة وجَنْي محصول التمر. ويمكن أن تشغل هذه الشركات عمال من الشبان المتدربين على تسلُّق أشجار النخيل والقيام بالتجهيزات اللازمة قبل فرز وتصنيف التمور.

- **تشجيع مشاركة المصانع ووحدات التعبئة وكبار التجار في إنشاء شراكة مع المزارعين** تكون مبنية على المصالحِ المُتبادلة، وبذلك يسود التكامل والوصول

للجودة المرغوبة من المشتري. وهذا التمشي يجعل المزارع على عِلمٍ بمتطلبات السوق. ويمكن أن يكون لكل مصنع عدد من المزارعين يتعامل معهم ويطور معرفتهم بمتطلبات السوق وتعتبرُ هذه المشاركة مهمةٌ لأن الأولوية التجارية في الوقت الحالي تُركِّزُ على معرفة المُنْتَج.

- **نظام الزراعة العضوية:** يمنح نظام الزراعة العُضويَّة المُنْتج قيمةً مُضافة ويكون ميزة لتسويقه في الأسواق الخارجية والتي تميلُ أكثر فأكثر نحو المنتجات ذات الصفة الطبيعية التي تحترم البيئة. ويوصى بانشاء هذا النظام خاصة في المزارع الكبيرة والحديثة كخطوة أولى في نشر هذا النظام المهم والمجدي وذلك بالتعاون مع المعمل المركزي للزراعة العضوية.

- **نظام «جلوبل جاب Global-gap":** من أجل الوصول للأهداف المرسومة للتصدير في هذه الاستراتيجية يقترحُ أن تمتثل المزارِع الكبيرة لتطبيق الممارسات الزراعية السليمة المطلوبة من قبل نظام "جلوبل جاب Global-gap"، ويتم توثيق هذا الامتثال بشهادة، مما سيشكلُ دفعاً قوياً للمبيعات.

- إن "جلوبل جاب" هو نظام مطلوب من قبل عدد كبير من كبار المستوردين الأوربيين والمخازن التجارية في العالم، ويهدف لطمأنة الحريف، وحماية البيئة واحترام الحماية الاجتماعية، و يوصى خاصة بضرورة الالتزام بمتطلباتها. وأكيد أن جهات إصدار الشهادةِ ومكاتب استشارات البحث الموجودة في مصر مخوَّلة للبدء في هذا النظام والقيام بالتصديق اللازم لها.

- **تطوير دقة البيانات الاحصائية:** اتخاذ القرارات الملائمة لتطوير قطاع التمور لابد أن يعتمد على بيانات إحصائية دقيقة تخص المساحة والإنتاج؛ وتمكن مصنعي وتجار التمور من اتخاذ الخيارات الإستراتيجية الصحيحة. ويقوم قطاع الشؤون الاقتصادية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي باعداد نشرة سنوية تحتوي على إحصاء للمساحات المزروعة بأشجار النخيل، وبحجم الإنتاج، وتبقى هذه البيانات تقريبية تفتقد الى مزيد من التفاصيل وهي ضرورية من أجل الأعمال التجارية لكي يتم التخطيط مقدماً لتوقُّعات الشراء والمبيعات. ويقترحُ وضع خطة عمل من أجل تحسين جمع المعلومات داخل مناطق انتاج التمور تنفذها مديريات وادارات الزراعة في كل موسم سنويا بمشاركة «المجمع المهني المشترك للتمور»، ويجب أن يبنى العمل على عيّنة تمثِّلُ جميع النواحي ذات العلاقة بالإنتاج مثل عدد النخيل، وأنواع الزراعات البينية وأعمارها وأصنافها وطرق الزراعة والناتج.

# تسويق التمور

## النتائج

- تسوق التمورفي مصر من قبل المزارعين الذين يقومون بتسويق منتجهم بأنفُسِهم.
- يبيع صغار المزارعين تمورهم مباشرة إلى المشترين أو المجمعين (Collectors).
- يتم تزويد سوق الجملة من قبل كبار المنتجين، ويقوم المشترون (أصحاب المصانع أو غيرهم) الذين لديهم قدرة مالية بشراء كميات كبيرة من أجل تزويد المصانع أو لتصدير التمور إلى ثلاثة دول؛ وهي المغرب وأندونيسيا وماليزيا. ويعتبر التسويق مبنيا أساسا على اجتهادات فردية ولا يخضع لسياسة تصدير مسبقة.
- إن لبعض المصانع إنتاجها الخاص وتقوم بتكملة احتياجها من مصادر خارجية.
- لايملك المزارع الوسائل الكافية لمعرفة متطلبات السوق، و يُشكّلُ السمسار حاجزاً بين المنتجِ والمستهلك.
- تتم تعبئة ونقل التمور الى المصنع بطريقة غير صحيحة حيث تستخدم أكياس من السعف ويعامل ويخزن التمر بطرق لا تخضع لقواعد الجودة والقواعد الصحية المعمول بها في تصنيع الأغذية. وتتعرض التمور عند المجمعين الى خطر التلوث وسحق المنتج ولابد من استخدام الصناديق والحاويات البلاستيكية وهي وسائل تعبئة مناسبة صالحة للاستخدام أو الاسترداد لمدة ثلاث إلى أربع سنواتِ.
- يعتمد المشترون في إتمام صفقات الشراء على خبرتهم وإحساسهم، حيث ليس هنالك تعامل بمواصفات رسمية تحدد جودة وأنواع وفئات أسعار أصناف التمور المختلفة.
- لا توجد نقاط للمراقبة في الأسواق لتسجيل بيانات السوق مثل حجم الكميات التي تم بيعها وأسعار البيع.
- بصفة عامة، لا يتم تسجيل الكميات التي تدخل السوق ولا توجد إحصائيات متوفرة بذلك.

- لا توجد أسواق خاصة بالتمور في مناطق الانتاج تضم كافة النشاطات المتعلقة بالتمور بالإضافة إلى مساحات كبيرة للبيع بالجملة.
- يتم إمداد بعض المصانع بالتمور مباشرة من السوق.
- إن أسواق البيع بالجملة لديها منافذ للبيع تعمل طوال السنة وهم في العادة تجار الجملة الذين يتعاملون في كميات للبيع بالتجزئة؛ والكثير من هذه المنافذ للبيع مرتبطة مع المصانع الكبيرة حيث تمدها بالتمور بانتظام حسب الحاجة.

## التوصـــيات

- تشجيع صغار المنتجين والمزارعين للقيام بالجني وبيع إنتاجهم مباشرة بأنفسهم أو من خلال جمعيات، والدخول في شراكة مع مصنع التعبئة ليوفر لهم الوسائل اللوجستية الضرورية (صناديق المعالجة ومعدات التبخير والمرافق المناسبة لمرحلة ما قبل الفرز). وهذه الشراكة تضمن لصاحب المصنع معرفة مصدر إمداده بالتمور بعد أن وضع الوسائل اللوجستية الضرورية تحت تصرُّف المُزارِع من أجل جمع وحفظ المُنْتَج، أما المزارع فيضمن بيع انتاجه. يمكن تنظيم هذه الشراكة بوضع إطارٍ لمشروع متكامل يدعم هذا الجهد الذي يستهدف تحسين نظام التجهيز في قطاع التمور.
- تشجيع إنشاء مخازن للتبريد والتجميد للمنتجين والجمعيات التعاونية الزراعية والتجار بقدرات تخزينة مختلفة، إذ أن هذا العمل سوف يضمن المحافظة على الحصاد ويسمح بامتداد البيع مع مرور الزمن.
- تعميم استخدام صناديق البلاستيك من أجل تعبئة التمور. ويكون ذلك بإشراك أصحاب مصانع التعبئة والذين يشترون من المنتجين إذ أنهم أكثر الأطراف اهتماماً بضرورة استخدام الصناديق البلاستيكية. ومشروع تنظيم جمع التمور يمكن أن يحقق هذا الهدف.
- ضرورة إنشاء أسواق للتمور توجد فيها نقطة مراقبة ومكتب دائم لمراقبة الجودة والمعاملات، والاحتفاظ بسجلات، وتدوين البيانات الخاصة بالسوق. والهدف من نقاط المراقبة هو المحافظة على جودة التمور التي تعرض للبيع، والالتزام بالشفافية في التعاملات، ولكي تشكِّل هذه النقاط قاعدة معلوماتٍ بوصف المعلومات أداه ضرورية من أجل تطويرالقطاع.

## دعم السوق المحلي بما يلي :

- إجراء مسحٍ تفصيلي للسوق المحلي يكون الهدف منه تحديد طُرُق تقوية الحلقة التجارية الحالية وزيادة الطلب في المستقبل.
- يجب أن يُحدِّد المسح نقاط القوة ونقاط الضعف للموقف الحالي للإنتاج والتسويق من أجل تطوير خطةٍ إستراتيجية على المستوى الوطني.
- يتطلب التحليل التشخيصي بيانات يُعتمد عليها حول الإنتاج والشبكة التجارية والاستهلاك من الجهات المختلفة.
- ويقترح فيما يتعلق بالإنتاج أن يتم جمع البيانات الخاصة بعدد أشجار النخيل حسب أعمارها والصنف، وكمية المحصول، وسوف تُساعدُ النتائج متخذي القرار على عمل التقديراتِ المستقبليةِ الموثوق فيها.
- أما فيما يتعلقُ بالدائرة التجارية، فإنه من الممكن تقسيمها إلى أقسام فرعية على مرحلتين: المرحلة الأولى للتسويق والتي تبدأُ بالمُنْتَج وتنتهي بتاجر الجُملة. وعلى اعتبار غياب المعلومات الدقيقة عن هاتين المرحلتين، فإنه سوف يكون من الضروري المُضي إلى التحليل الإحصائي العِلمي المستند إلى الاستبيانات لعيّنات مقارنة. ويجب أن نأخذ في الاعتبار في تلك الاستبيانات مبيعات المنتج وهو على الأشجار (غير المقطوع) والسعر بالكيلوجرام، وبيع المُنْتِج المباشر إلى المستهلك، والشراء عن طريق الوسطاء، والمصانع وتجار الجملة، ونظام التحصيل، والبيع في الأسواق والأطراف أو الجهات المتدخِّلة فيه، وأخيراً نوعية المهنة الحالية لتجار الجملة. أما فيما يختص بالبيع بالتجزئة، فإضافةً إلى إحصاءَ عدد قنوات البيع وموقعِها الجغرافيِ، يجب أن يقدم لنا الاستبيان المعلومات عن الكميات المباعة، من حيث الصنف ونوعية التعبئة والفترة الزمنية للبيع.

ويقترح بالنسبة لمعدل استهلاك التمور نفس الإجراء، وذلك عن طريق الآتي:

- لابد أن يقوم بهذا التطبيق متخصصون وسوف يحتوى على تحديد العيّنات، وإعداد الاستبيان، واستغلال نتائج التحقيق والتحليل. إن التوقُّعات من هذا العمل تتلخصُ في تقديم الدراسة والأدوات التي تسمح بتحليلٍ تشخيصي إستراتيجي يؤدي إلى إعداد خطةَ عملٍ مُتقنة على المستوى الوطني، وموجَّة نحو الهدف المذكور أعلاه.
- يجب أن تغطي خطة العمل التي سيتم تطويرها المدى القريب والمتوسط والبعيد، وسوف تشتمل من بين أمورٍ أخرى على الآتي:

- السياسة التي ينبغي أن تُتّبع فيما يتعلق بنمو زراعة أشجار النخيل وفقاً لسعة السوق المحلي، وللإمكانية التي ستُحدَّد من أجل التصدير.
- تحديد سياسةٍ صناعية للتمور تشمل ناحية التعبئة والتحويل والتجميد والتبريد في الغرف المُبرَّدة. أيضاً، يجب وضع بنية تحتية صناعية تُلبي متطلبات السوق وذلك بتهيئة مناطق صناعية تتوفر فيها كل المتطلبات لانشاء مصانع أووحدات تعبئة ونخص بالذكر ايصال الماء والكهرباء.
- توجيه إنتاج التمور نحو الأصناف التي تُلبي توقُّعات المستهلك.
- اعداد تصوُّر مبني بصفةٍ دائمة على رغبة المشتري، لإجراءاتٍ مُحفّزة من أجل تحسين نوعية المُنتَج، وتحسين العرض وفي هذا الإطار تطوير معيارٍ للتمور.
- تأسيس نظامٍ للتوثيق بالشهادة للوحدات المُصنِّعة التي تنتجُ التمور المُعبأة والتمور المصنّعة تحويلياً.
- إنشاءُ إطارٍ مؤسسي للبحث وتطوير القطاع، والرقابة على السوق المحلي، ولرصد البيانات، والدعم المالي من المروّجين الذين يُنجزون أعمالاً ضمن إطار المشروع.
- تنظيم الدائرة التجارية عن طريق تنظيم مِهنة مجمعي التمور (collectors)، وتجار الجملة وسماسرة أسواق الجملة.
- تبني سياسة دعاية تجارية مبنية على الاتصال وإقامة المعارض، والذي يكون مفتوحاً لمصانع تصنيع التمور ومجموعات المُنتجين الذين لديهم وسائل المعالجة والتصنيع.
- يقترح أن يشرفُ على المشروع المجمع المهني المشترك للتمور.

# تعبئة وتصنيع التمور

## النتائج

### مصانع التمور

هنالك ما يزيد عن 200 منشأة صناعية تشتغل في مجال صناعة التمور في مصر، أما عدد المنشآت المسجلة في اتحاد الصناعات المصرية فهو 26 منشأة فقط وتتفاوت هذه المصانع من حيث القدرة الاستيعابية والأجهزة وطريقة إدارتها. كما نسجل العدد الكبير من موردي التمور الخام والذي يفوق 30 ألف مورد ومزارع.

وتبقى مصانع التمور رغم التطور الحاصل فيها خلال الأربعين سنة الماضية في حاجة للتطوير واعادة التأهيل حيث على الرغم من عدد الوحدات فلم تتمكن أن تستوعب الا جزءً قليلاً من الإنتاج.

### تصميم المصانع وتجهيزاتها

- **التصنيع**

- بعض المصانع مجهزة بوسائل حديثة للتبخير والفرز والمُعالجة الحرارية وخطوط التعبئة؛ والبعض منها لها وحدات مُلحقة لتصنيع عجينة التمر، وعسل التمور، والمُعجّنات المصنّعة من التمر، وغير ذلك. ونذكر كمثال مصنع التمور بسيوة والذي أوكل اعادة تأهيله لجائزة خليفة الدولية بدولة الامارات .
- يُعتبرُ تصميم المصانع مُتشابها ، ونوردُ فيما يلي تحليلاً للمراحل التي يمر بها التمر مع الأجهزة المطابقة في محاولةٍ لاكتشاف نقاط الضعف والقوة لكل مرحلة من عملية الإنتاج.
- يتم استلام التمور الخام الواردة و يتم عمل التبخير في غالبية المصانع باستخدام الفوسفين Phosphine كبديل لبروميد الميثيل، وهو مُنتَجٌ فعال، ولكن فترة المعالجة به تستغرقُ وقتاً طويلاً، الأمر الذي يعتبر عقبةً خاصة أثناء الموسم عندما يكون من المهم تدفُّق المنتجات مستمراً دون انقطاع إلى المصانع. وأخيراً، إن بعض المصانع لا تقوم بتبخير التمور الأمر الذي يقود إلى خطر انتشار الحشرات في المنتجات.
- يجب فرز التمور بعد إجراء التبخير، وعملية فرز التمور في المصانع قصيرة لا تستغرق وقتاً طويلاً، إذ أن بعض المصانع يستخدمُ غرابيل للنظافة vibrators لاستبعاد المواد الغريبة.

- يتم غسل التمور في المصانع وتعتبر هذه الممارسة ذات ميزة إلا أن غسل التمور يجب أن تتم مراقبته.
- يتم وزن التمور في حاويات من البلاستيك من أجل تجهيز المُنْتَج الذي ستتم تعبئته في مرحلة تالية.
- تشتمل التعبئة في معظم الأحوال على ضغط التمور حيث تستخدم عموماً ماكينات الضغط الحراري المزودة بنظام تفريغ الهواء.
- تتم تعبئة التمور أيضاً من دون ضغطها، ولكن للأصناف التي تلائم هذا النوع من التصنيع .
- تتم تعبئة المنتج التام المصنع في صناديق من الكرتون قبل عرضه للبيع.
- يسجل غياب أجهزةِ رقابة الجودة على المُنْتَج تام الصُنع مثل جهاز مراقبة الوزن أَو كاشف المعادن، التي تسمحُ بضمان توافُق المُنْتَج مع معايير الجودة.
- إنّ أغلبية مواد التغليف المستخدمة في معظم الحالات هي التشكيل الحراري وصناديق وتتم تعبئة التمور السائبة في صناديق من الكرتون سعة 1 و2 و10 كجم.
- تحتوي بعض المصانع على غرف مُبرَّدة لخزن التمور الخام، ويعتبر هذا الخزن المُبرد للمواد الخام عُنصراً هاماً يسمح بتوفُّر وانتشار المُنْتَج طوال السنة ويُحافظ عليه من الإصابة بالحشرات، وتدهور حالته.
- يقترح العمل على ايجاد سلاسل تبريد مجمعة في كل منطقة يشارك فيها المزارع والمخزن أو المجمع والمصنع.

- **التُمور المُجمَّدة**

  - يتم استهلاك كمية كبيرة من التمور الرطبة في مرحلتي «الخَلال» و»الرُطب»، وللتمور في هذه المراحل من النظج نكهةً وطعماً مميزا ومقبولاً، إلا أنه يصعب المحافظة عليها على تلك الحالة والإمكانية الوحيدة التي تُمارس الآن لإطالة فترة استهلاكها هي عن طريق التجميد. ويعد ذلك انفتاحاً هاماً على السوق إذا كان في إمكاننا أن نُنتجَ تموراً مجمّدة صناعياً.

  - وتعطي ممارسة تجميد التمور ميزةً نوعيَّة مُضافة إلى المنتج وبالتالي التسويق الجيد في السوق المحلي على الأقل. وتجميد التمور لا يعد عملية جديدة في البلدان المُنتجة للتمور، فقد كان معروفاً في السوق العالمي لعدِّة سنوات من خلال تصدير إسرائيل لصنف «الحياني»، ثم مؤخراً صنف «البرحي».

## التوصـيــات

- وضع مواصفات للتمور وتصنيع التمور؛ وتكون المعايير مبنية ومنسجمة مع «الدستورالغذائي Codex Alimentarius». وهذا سيمكن من الاستخدام الرسمي للمقاييس المتعلقة بجودة المُنْتَج، ونوع التعبئة، والمعلومات الضرورية للمُنْتج.

- ضرورة تحديث شركات تصنيع التمور من أجل إعدادها لتتمكّن من دخول السوق العالمي. إن مثل هذا العمل سوف يؤدي إلى زيادة التنافس بين الشركات عن طريق تحسين أدوات الإنتاج، وطريقة عمل تلك الشركات. وبالإضافة إلى تحديث الأجهزة فإن تحسين الإدارة يعتبرُ ذو أهمية كبيرة من أجل قطاع تصدير التمور. ويجب أن يشمل التحديث الآتي:

  - توظيف خريجي الجامعات من الشباب وتطوير تأهيل العاملين في الشركات عن طريق التدريب المستمر وحملات التوعية لسلسة القيمة بالاشتراطات والمواصفات القياسية والممارسات الزراعية والصناعية الجيدة.

  - دعم مشروعات ريادة الأعمال في مجال تداول وحفظ وتعبئة وتصنيع التمور بانواعها.

- التوجُّه من قِبل الشركات نحو إدارة الجودة، وتبني طرق مراقبة الأمن الصحي طبقاً لشهادة "الإيزو ISO ".

- الاستعداد للحصول على شهادات هامة أخرى تتعلق بالممارسات الجيدة ، مثل: الاتحاد البريطاني للبيع بالتجزئة (British Retail Consortium -BRC)) – والشهادة البريطانية للمعيار التقني لتصنيع الأغذية (Food Technical Standard for the United Kingdom)، وشهادة المعيار العالمي للأغذية (International Food Standard – IFS).

- مشاركة شركات التصنيع التمور مع المصدر الأساسي للإنتاج وذلك بإنشاء شراكة مع المنتجين من أجل تَتبُّع ومعرفة المُنْتَج، وإدخال الممارسات الجيدة عند مستوى الزراعة، والمطلوبة من قِبل سلسلة الإمدادات والتجهيزات الحديثة للأغذية في السوق العالمي (على سبيل المثال: جلوبل جاب Global-pgap).

- دعم انشاء مراكز تجميع التمور (قطاع خاص وجمعيات وتعاونيات).

- اصدار اشتراطات مواصفة استلام المنتج الخام للمصانع طبقا للصنف وكذلك شروط الخط الصناعي كمواصفة لوحدات الانتاج.

- تبني شركات تصنيع التمور لنظامٍ مُتقدِّمٍ يعمل بواسطة الحاسب الآلي من أجل تحسين أنظمة الإدارة والاتصال وتتبُّع المُنْتَج.

- من أجل تطوير المواد المنتجة، يقترحُ تشكيل خطوط المعالجة والتصنيع لتمكن من وظيفة التشغيل الجيدة، والعمل على أن تُوجَّه السلع تامة الصُنع نحو السوق المحلي وأيضاً من أجل التصدير. وقبل ذلك، لابد من اختيار الأصناف التي تُلائم أنواع المُعالجات المقترحة وخاصة تلك التي يُقصدُ تصديرها للأسواق الخارجية. الاختيار يجب أن يكون مبنياً على الجودة، والمظهر الخارجي المتعلق بتجانس اللون، وعدم وجود التشقُّقات التي تؤدي إلى انفصال القشرة.

- تطوير منظومة التعبئة والتغليف (المواد الخام والمعدات والتصميم والابتكار).

- تتكوَّنُ الخطة المقترحة من أربعة مراحل هي: استقبال التمر، والفرّز، والمُعالجة، والتغليف؛ أما العمليات المُلحقة بهذه المراحل فتخص الخزْن ومكان اجتماعي لراحة العاملين.

- يجب أن يقدَّر الحجم المطلوب من التمور وفقاً للاحتياجات الفعلية للشركة من التمور الخام، والتي يتركَّزُ إدخالها للمصنع خلال وقتٍ قصير نسبياً في موسم الحصاد (ما بين 45 إلى 60 يوماً). يجب استخدام الصناديق البلاستيكية، كما يجب مراجعة أجهزة التبخير، حيث يجب أن يُستبدل «بروميد الميتيل» بمُنتجٍ آخر مقبول، ولابد من تهيئة غرف تفريغ الهواء من أجل استخدام ثاني أُكسيد الكربون أو الفوسفين Phosphine.

- يجب في إطار تطوير المصانع أن يُراعى تغطية الجدران والأسقُف إما بلوحات حشو أو غطاء مُشابه، كما يجب أن تكون الغُرف مكيَّفة الهواء مع نظام لتجديد الهواء، ويجب أن تكون لكل وحدة موقع اجتماعي يحتوي على كافة المتطلبات الضرورية لراحة العاملين. يجب أن تولى مراعاة خاصة للمسائل الصحيَّة على مستوى المراحيض وحتى داخل الغُرف بتركيب أحواض غسل الأيدي وتوفير منتجات التطهير.

- إلى جانب المعالجة الحرارية، والتي يتم القيام بها باستمرار، فإن عمليتي التعبئة والفرز تحتاجان إلى كثير من الأيدي العاملة. أما عملية كشف وجود الحشرات في التمر فهي لا تزال عن طريق النظر، والحل الوحيد يكمن في مكافحة الإصابة بالحشرات في مزارع النخيل.

- توثيق ربط البحث العلمي بالصناعة من خلال تطبيق النتائج الجديدة وعرض مشاكل الصناعة على جهات البحث لايجاد الحلول التطبيقية لها.

- أما في خصوص انشاء وحدات لتبريد التمور الجافة والنصف جافة ووحدات لتجميد التمور الرطبة فإنه من المفضل أن تكون هذه الوحدات امتداداً للمصانع الموجودة بالفعل من أجل تنويع نشاطاتها. ويتم القيام بعمليات التبريد والتجميد بالإضافة إلى خزن المُنتَج المكتمل الصنع في موسم الحصاد، وبذلك يكون هنالك تكامل في الوحدات القائمة مما يزيد في معدل الإنتاج الكُلّي؛ ولابد من أجراء الدراسات الضرورية لإنشاء مثل هذه المشاريع.

- تشجيع ودعم الابتكار وادخال المنتجات الجديدة والمشتقات والمنتجات الثانوية حيز التطبيق والتصنيع (مراكز البحث والمنظمات الدولية ..).

- ايجاد بدائل جديدة للحفظ والتداول للتمور والتركيز على التبريد والتجميد (قطاع خاص وجمعيات وتعاونيات ...).

- ايجاد برامج تمويلية مدعمة للمنشآت الجديدة والقائمة.
- تعزيز الروابط بين أعضاء السلسلة من خلال المهرجانات والمؤتمرات والندوات والدورات والرحلات الدراسية.
- تبادل الخبرات على المستوى الأقليمي والدولي.

## تصدير التمور

## النتائج

- تونس أكبر مصدر للتمور في العالم لسنة 2014 وقد بلغ تصديرها 87 ألف طن يمثل 19 في المائة من حجم الصادرات العالمية بقيمة بلغت 230 مليون دولار. ويليها في الترتيب حسب حجم الصادرات كل من ايران وإسرائيل والسعودية والامارات وباكستان والعراق وأمريكا ومصر ثم الجزائر. هذه العشر دول تصدر للعالم 86 في المائة من اجمالي قيمة صادرات التمور العالمية.
- وتمثل صادرات التمور المصرية 4 في المائة من قيمة التجارة العالمية في سنة 2014 بما قدره 48 مليون دولار أمريكي لكمية بلغت 38 ألف طن.
- لقد ازداد تصدير التمور المصرية بنسبة 44 في المائة تقريباً من حيث الكميات والقيمة في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013، ويرجع هذا الأرتفاع الى استمرار معدل نمو الصادرات المصرية الى الأسواق الرئيسية والتي توضحها الوجهة الجغرافية للصادرات؛ وهي اساسا المغرب واندونيسيا وماليزيا. وقد بلغت نسبة ارتفاع صادرات التمور المصرية الى المغرب 88 في المائة لعام 2014 مقارنة بعام 2013، وكذلك أندونيسيا بنسبة 26 في المائة لنفس الفترة. ولابد من الاشارة الى المجهود الكبير الذي تبذله الشركات المصرية في اقتحام الأسواق العالمية حيث تم في سنة 2014 تصدير التمور نحو 45 دولة.
- البيانات المتوفرة لا تسمح بمعرفة وتقسيم هذه التمور المصدرة إن كانت تمورا طازجة أو تمورا جافة.

- إن البيانات المتوفِّرة لا تسمح لنا بتقرير حصة الصادرات للشركات التي لديها مصانع تمور في مصر.
- لاحظنا من خلال مناقشاتنا مع التجار والقائمين ببيع التمور المعبأة ضعف الفهم للأسواق الأجنبية للتمور على الرغم من رغبة مختلف العاملين في هذا المجال في دخول السوق العالمي للتمور.
- لم تتمخض المشاركات في معارض التمور في البلدان المختلفة عن النتائج المتوقعة.
- إن الدعاية للتصدير سوف يكون ضرورياً كنتيجةٍ لنمو الإنتاج، حتى مع زيادة الاستهلاك في السوق المحلي من أجل استيعاب فائض الإنتاج.

## التوصـــيات

- تعتبر التوصيات الموضحة أعلاه والمتعلقة بالمصانع وإدارة عمليات التصنيع ضرورية من أجل زيادة الصادرات من التمور، هذه التوصيات تضمن الجودة وبالتالي ضمان رضاء المستهلك. ويعد تطوير الجانب المادي أو غير المادي للشركات الذي سيكونُ موجهاً نحو معدل الإنتاج والمنافسة، والذي سينتشر بمزيد الدعاية للمبيعات قادرا على توفير موقعٍ أفضل للمُنتَج في السوق العالمي.
- يجب على العاملين في هذا القطاع استكشاف الأسواق الأجنبية عن طريق زيارتها، وإنهم سوف يجدون ثغرات جذابة في تلك الأسواق يمكن استغلالها، وكذلك التعرُّف على أكثر الأسواق ملائمة للتمور المصرية.
- أفضل الوسائل لاختراق السوق لأول مرة أن يتم إدخال المُنتَج عن طريق مستوردٍ مُتخصِّص يعملُ في البلد المقصود بتوجيه التصدير إلى سوقه، الذي يكون في أغلب الأحيان موزعاً للفواكه الجافة ولديه الخبرة الكافية في بيع التمور. ويقوم المُصدِّر المصري بعقد شراكة مع مثل ذلك العميل، ويقوم هذا الأخير بنقل رسالة السوق له حول تعليقات المستهلكين فيما يتعلق بالمُنتَج. إن مثل هذا التعاون المبني على مبدأ المنفعة المتبادلة يسمح للتاجر المصري بتطوير معرفته بذلك السوق، ويُوازن نظام إنتاجه وفقاً للمتطلبات والاشتراطات المتوقعة.

- اعداد الدراسات الاستراتيجية طويلة المدى عن الأسواق العالمية للتمور ويتم تحديد جهة تقوم بهذا العمل.
- إنشاء علامة جودة للتمور المصرية والترويج لها في الخارج والمشاركة في المعارض والبعثات الترويجية المتخصصة في التمور.
- تقديم حوافز لتحويل القطاع الغير رسمي الى قطاع رسمي لضمان جودة الانتاج والرقابة وربط المصنعين بالغرف الصناعية والمجالس التصديرية.
- لابد من إنشاء هيكل مُتخصِّصٍ تعهدُ إليه الدعاية للتصدير، لكي يقوم بجمع البيانات حول السوق، وبالمشاركة في المهرجانات والمعارض، والقيام بالأعمال الترويجية الخ. ومن المنطقي أن يكون هذا الهيكل هو «المجمع المهني المشترك للتمور» الذي يقترح إنشاؤه. إن «المجمع المهني المشترك للتمور» سوف يكون المؤسسة المكلفة بالإشراف والدعاية فيما يتعلق بالتصدير، والتي سيكون لديها، ضمن أشياء أخرى، بنكاً للبيانات والذي يُعتبر ضرورياً من أجل اتخاذ القرار الإستراتيجي على مستوى كل شركة، وعلى الشركات أيضاً أن تقوم بدراسات للسوق مع مساعدةٍ من المجمع. ولابد من يوضع في الاعتبار بأن تنوُّع الشركات لا يسمحُ بتبني إستراتيجيةٍ تجارية واحدة فريدة تجاه السوق العالمي ما لم بقرِّر، مثلما هو الحال في بعض البلدان المنتجة للتمور، بأن يُعهد للمجمع مهمة التصدير بالنيابة عن جميع شركات التمور، وهو أمر لا نوصي به.
- يجب أن يُوجُّه صندوق الترويج للتصدير نحو تمويل البحث حول السوق الأجنبي، وأعمال الدعاية والإعلان، وتقديم الدعم لاختبار التسويق، وتمويل شحنات التجربة الخ..
- توجيه نسبة من دعم الصادرات لتطوير خطوط الانتاج والاهتمام بالسوق الهندي وعلامة الحلال خاصة لدول شرق آسيا.
- أخيراً، لابد من تشجيع العاملين في هذا القطاع للدخول في شراكةٍ مع المُصدرين من الدول المنتجة الأخرى في الإقليم إذ يُعتبر مثل ذلك التعاون مربحاً لكلا الطرفين.

## السوق العالمية للتمور

لقد أشرنا أعلاه إلى أن تصدير التمور المصرية هو الوسيلة الأكثر ملائمة لتخفيض فائض الإنتاج المتوقَّع. كما أن التصدير سوف يلعب دوراً هاماً في تنمية صناعة التمور الوطنية نتيجة لفهم العاملين الرئيسيين لمتطلبات السوق بصورةٍ أفضل وللاتجاه المتقدم لإدخال مفاهيم الجودة، وهما عاملان سيضمنان سوقاً مستمراً للتمور المصرية.

ومن أجل تحديد وضع التمور المصرية في السوق العالمي ووضع إستراتيجية مناسبة لتطوير التسويق، فإننا نعتقد بأنه من الضروري تحليل البيانات المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك والتسويق على نطاق العالم.

## الإنتاج العالمي للتمور

يبلغ الإنتاج العالمي للتمور (باستثناء العراق) حوالي سبعة مليون طِن (إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة)، ويأتي الإنتاج بصفةٍ رئيسية من 30 بلداً تقعُ خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبخلاف ذلك، يوجد إنتاج التمورأيضاً في البلدان التالية: في جنوب شرق آسيا بباكستان، في الشرق الأقصى بالصين، في أفريقيا بالسودان وتشاد، واخيراً في أمريكا بالولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك.

يتسمُ هذا الإنتاج بالاختلافات في الأصناف وفي جودة التمور المُنتجة؛ حيث تتميَّز تمور الشرق الأوسط، الموطن الأصلي للنخيل، بمعدل محتوى السُكَّر العالي والنسبة المنخفضة للرطوبة وثبات الثمار وملاءمته لحفظ المُنتَج بصورةٍ أفضل.

من الناحية الأخرى، فإن التمور المنتجة في كل من باكستان وجنوب مصر، والخط الساحلي لليبيا ومنطقة "قابس Gabès، في (تونس) واسبانيا (الإيلشه Elche) لا تصل مرحلة النُضج التام على الأشجار، وبذلك تتطلبُ مُعالجات خاصة من أجل حِفظِها.

يعتبرُ إنتاج التمور في العالم تقليدياً بصفةٍ رئيسية، ويرتبطُ بالضرورة بوجود الإسلام؛ وفي واقع الأمر إن انتشار التمورجاء مع انتشار الاسلام، وإن نسبة 99 في المائة من جملة سبعة مليون طِن يتم إنتاجها في دول أو بالأحرى مناطق جغرافية حيث مُعظم السكان فيها من المسلمين؛ والجزء المتبقي من الإنتاج العالمي ينسب إلى دول حديثة  أي الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، والمكسيك، وحديثاً ناميبيا. إن

السمة التقليدية للإنتاج واضحة للغاية إذ أن الزراعات الصناعية قد ظهرت مؤخراً نسبياً، وإننا نجدها فقط في دول الخليج ومصر (بشكل محدود) وتونس والجزائر، وفي البلدان ذات الإنتاج المحدود كالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والمكسيك.

## الاستهلاك العالمي من التمور

### الاستهلاك في الدول المُنتِجة

يتم استهلاك الإنتاج العالمي بصفةٍ خاصة في الدول المنتجة للتمور؛ إذ تمثل الكميات المُصدَّرة حوالي 000 900 طِن فقط، بمعنى أن الاستهلاك الذاتي يبلغُ نسبة 95 في المائة تقريباً. بل إن هناك استيراد إضافي من التمور في بعض البلدان المُنْتِجة.

إن معدلات الاستهلاك تعتمد في الجزء الأكبر على عوامل متنوّعة تختلفُ من بلدٍ إلى آخر مثل الإنتاج المحتمل أو المتوقَّع، وفي واقع الأمر إن البلدان المُنْتِجة للتمور في الشرق الأوسط هي من أكبر المستهلكين للتمور وعلى وجه الخصوص المملكة العربية السعودية.

لكن هذا الاتجاه للاستهلاك الذاتي في تناقُصٍ مستمر نتيجة للتغيُّرات في عادات تناول الطعام التي أدت إلى الانخفاض في الاستهلاك التقليدي للتمور.

### الاستهلاك في الدول غير المُنْتِجة للتمور

تستهلك الدول ذات الغالبية الكبيرة من المسلمين في آسيا (الهند وإندونيسيا وماليزيا والصين)، حوالي 74 في المائة من الكميات المعروضة في السوق العالمي، ولكن الدول غير المسلمة في الإقليم (باستثناء هونج كونج وسنغافورة) مثل اليابان والفلبين وتايلاند تستهلك كمية صغيرة جدا. وتُهيّمِنُ الهند على السوق الآسيوي، وهي تُعتبرُ من أكبر المستوردين للتمور في العالم، حيث استوردت 17.5 في المائة من حجم الواردات العالمية في سنة 2014. ولا تسْمحُ الحدود في أفريقيا بتقديرٍ يُعتمدُ على استهلاك التمور في غرب ووسط أفريقيا حيث يعيش حوالي 100 مليون مسلم.

أما في دول الاتحاد السوفيتي السابق، حيث تعداد السكان من المسلمين يُمثِّلُ 58 مليون نسمة، فإن الاستهلاك مُتقلِّب منذ الحظر المفروض على الواردات من العراق وتوقُّف المشتريات الضخمة لروسيا من الجزائر منذ عام 1995م (000 10 طن). إن استهلاك الاتحاد السوفيتي السابق من التمور في عام 2004، شاملاً لأوكرانيا وبيلاروسيا بلغ حوالي 000 26 طِن.

أما فيما يتعلق بالاستهلاك في أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا) فمن الضروري التمييز بين تمور الأكل "Mouth Dates"والتمور المُصنَّعة. إن المنتجات المُشابِهة (مثل العنب، والتين الخ...) من المُمكِن أن تحِلّ محل الأول "تمور الأكل"، الأمر الذي يجعل معدل الاستهلاك متقلِّباً من عامٍ إلى آخر. إن الطلب في أمريكا الشمالية التي يعيشُ فيها حوالي 4 مليون من المسلمين من أصولٍ عربية والمُنتشرين على الإقليمين، يتم تلبيته بصفةٍ خاصة من إنتاج التمور في كاليفورنيا.

لقد كان استهلاك أوربا الغربية من التمور، حيث توجد غالبية كبيرة من السكان المهاجرين ومن المسلمين، يعد مهما وهو يخص فرنسا وإيطاليا واسبانيا والمملكة المتحدة وألمانيا وبلجيكا. إن أولئك المستهلكين من السكان هم بصفةٍ خاصة من مواطني الدول المُنْتِجة (باكستان في بريطانيا، ومواطني المغرب العربي وبصفة خاصة مواطني الجزائر وتونس في فرنسا)، أما أولئك السكان المهاجرين في أوربا الغربية من الدول غير المنتجة للتمور (مواطنو تركيا في ألمانيا، ومواطنو بنغلاديش ومسلمو الهند في بريطانيا) فإنهم يستهلكون كميات أقل نسبياً من التمور.

## استهلاك السكان من غير المسلمين

يعتبرُ حجم استهلاك التمور في البلدان الإسلامية خلال شهر رمضان كبير للغاية، كما يعتبرُ ذو أهميةٍ أيضاً أثناء الاحتفال بعيد الميلاد لدى السكان المسيحيين. وتعتبرُ هذه السمة الاحتفالية للمُنتَج (والمرتبطة بثمارٍ مُجفَّفةٍ أخرى) قوية للغاية في البلدان ذات الثقافة اللاتينية مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، وحتى في بلدان أمريكا الجنوبية.

## أوروبا الغربية

تُعتبر ثقافة استهلاك التمور في العالم الغربي حديثة نسبياً، فإذا ما تم حْذفُ استيراد المملكة المتّحدة من العراق الذي يعودُ إلى بداية القرن الماضي، فإن الاستهلاك قد ازداد إلى حدٍ كبير بعد الحرب العالمية الثانية. ويرجعُ الفضل إلى المنتجين من مارسيليا Marseilles، والذين كانوا يضمنون تلبية الطلب الوفير من التمور من الجزائر وتونس، فأنشئوا المصانع لكي تزود المستهلكين بالمنتجات ذات الجودة المُمتازة. أدخل أولئك الصناعيون التمور بشكل تدريجي في جميع البلدان الأوروبية وقد اقتحموا أسواقاً جديدة حتى في خارج القارة الأوربية. وقد عملوا على تعبئة التمور في صناديق جذابة من الكرتون وأقل تكلفة، بدلاً عن الصناديق الخشبية التي اعتاد المنتجون حفظ التمور فيها في شكل كميات كبيرة للبيع بالجملة. كما تم اختراعُ سلة الفواكه المُجَفَّفة (حيث كان للتمر موضع خاص بين أصناف الفاكهة المختلفة الأخرى) ولقد تم استحداث عرض التمور في الصواني وفي الكؤوس، وفي صناديق التمور من مارسيليا، ووضع التمور في العرض مع فروعها؛ وبذلك تعرَّف المستهلكون الأوروبيون، من إيطاليا إلى النرويج، على التمور التي يمكنهم الحصول عليها بسهولة معروضةً في محال الفاكهة المحفوظة. في الوقت الحاضر، تأتي الكمية التي يتم استهلاكها في أوربا اساسا من الدول التالية: تونس (60 في المائة) ومن الجزائر (بنسبة ظعيفة)، وتأتي البقية بصفة أساسية من إيران وباكستان وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

## القارة الأمريكية والأسترالية

تُعتبرُ كندا على رأس قائمة المستهلكين للتمور ويتم استهلاكها سنوياً، خلافاً للولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، واللتان تعتبران من الدول المُنْتِجة للتمور. وتأتي أمريكا اللاتينية (خاصة البرازيل والأرجنتين وفنزويلا) في مرتبة ضئيلة من الاستهلاك بعد كندا حيث تستهلك بعض مئات الأطنان فقط، أما الاستهلاك في استراليا فهو 5 000 طن في العام.

## الاستهلاك الصناعي للتمور

إن البيانات المذكورة أعلاه تختصُ بجميع التمور، ولكن ينبغي علينا أن نُميّز بين تمور «الأكل Mouth dates"، والتمور المطلوبة من أجل التصنيع. إنّ الصناعة التحويلية للتمور هي في الأساس أنجلو سكسونية وتهتم بوجه خاص بالمُعجّنات

والحبوب وما شابهها، وتُمثّلُ 60 في المائة من الاستهلاك في المملكة المتّحدة، و30 في المائة في ألمانيا، و50 في المائة في الدول الاسكندينافية، و60 في المائة في كندا، و80 في المائة في أستراليا، وتمثِّلُ الجزء الأكبر من واردات الولايات المتحدة الأمريكية. هذه الصناعة تعتبر بشكلٍ فعلي غيرُ موجودة في جنوب أوروبا (فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال واليونان)، على الرغم من أن بعض التحضيرات يتم صُنعها من التمر في جنوب اسبانيا، وهي بالتأكيد عادةٌ تولَّدت عن طريق الوجود لمزارع النخيل الصغيرة «إلشا Elche» الواقعة في جنوب اسبانيا.

## الصادرات على مستوى العالم

يقاس تقدير الأداء للصادرات، حسب الكميات ويكون ذلك عن طريق (التصدير/ الإنتاج)، أي أنه حوالي 4.7 في المائة بالنسبة للمملكة العربية السعودية في عام 2004 ؛ ومن باب العلم فقط فإن نسبة الأداء للصادرات هذه هي حوالي 11 في المائة لإيران، و10 في المائة لباكستان، و32 في المائة لتونس، و4 في المائة للإمارات العربية المتحدة، و2 في المائة للجزائر، و0.03 في المائة لمصر و25 في المائة للولايات المتحدة و45 في المائة لإسرائيل.

## المنافسة على صعيد السوق العالمي ومستوي تنافُس التمور المصرية

من أجل تحليل المنافسة في السوق العالمي للتمور، فإننا نأخذ كمؤشر متوسط سعر التصدير. يتفاوتُ هذا السعر من دولةٍ مُصدِّرةٍ إلى أخرى. وبالنظر إلى التشكيل الراهن للسوق العالمي، فإن هذا الأخير يمكن تقسيمه في أقسام فرعية إلى مجموعات ودول مُصدِّرة:

- الدول المُصدِّرة في الشرق الأوسط (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإيران ومصر وعُمان)؛
- دول شمال أفريقيا المُصدِّرة للتمور؛
- الدول الأوربية (معيدو التصدير) مُمثلة بفرنسا؛
- الولايات المتحدة الأمريكية.

يوضحُ الرسم البياني أدناه الفوارق الكبيرة في الأسعار السائدة.

**شكل -1 مقارنة متوسط الأسعار عن الكيلو الواحد للتمور**

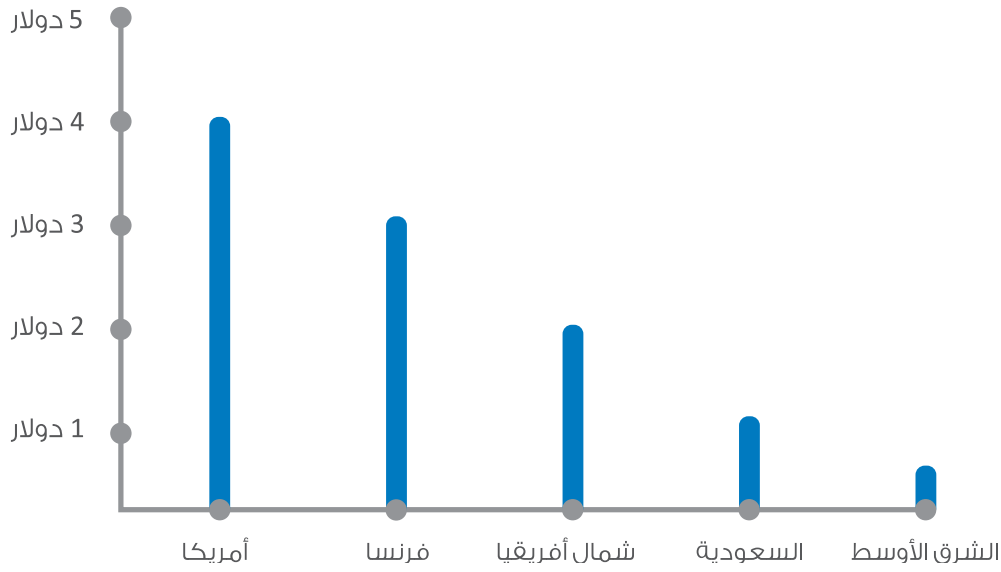


المصدر إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2006م

إن هذه المقارنة لها حدود لأنها لا تعكِسُ التمييز بين الأسواق المختلفة ولا تضع في الاعتبار وُجْهَة المُنتج المُصدَّر، وما إذا كانت تموراً للأكل أو للتصنيع. إلا أنه على الرغم من ذلك يبقى الأمر هاماً عندما نتعامل مع المنتجات من نفس النوع وفي نفس السوق كمقارنة تمور شمال أفريقيا وتلك التي للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. وتعتبرُ أسواق أوربا الغربية وأمريكا الشمالية في الوقت الراهن أكثر الأسواق جذباً، دون أن نغفل عن الأسواق الناشئة مثل ماليزيا أو حتى اندونيسيا.

إن المنافسة في السوق العالمي والوضع المستقبلي للتمور المصرية يجب أن ينظر إليه من ناحية المستويات التالية:

## فرصة اختيار الصنف

هناك مُنتَج لصنف من التمور «المجدول»، وهو صنف مشهور لحجمه المناسب ومحتوى السُكّريات ويتفوَّق على صنف «دِقلة نور» من شمال أفريقيا، وكان منذ سنوات عديدة كأفضل أنواع التمور للتصدير. وقد لاحظنا بأن صنف «المجدول» من الأصناف الموجودة بالفعل في مصر في المزارع الجديدة. ومن المفهوم أن حجم التمور هي أيضاً مسألة تتعلق بالممارسة الحقلية (تخفيف العذوق). كما أنه من الممكن أيضاً لأصنافٍ أخرى من تمور مصر أن تُلبي مواصفات السوق العالمي من خلال الاختيار الدقيق ومراعاة كافة العوامل والمتطلبات.

## تحسين المُنْتَج

يعتبر تصنيع التمور الوسيلة المناسبة لتحسين المُنْتَج، وذلك من خلال الفرز والمعالجات المختلفة وتقديم المُنْتَج المُصنَّع النهائي للبيع. وإن تعبئة التمور في مصر تظل الوسيلة الرئيسية للمنافسة مانحةً التمور قيمةً مُضافة في السوق. كما أن مصر قادرة على تبوء مكانة خاصة في تجارة التمور العالمية شرط تطوير وتحسين البنية الصناعية الأساسية .

## الالتزام بمتطلبات السوق

إن أحد المتطلبات الرئيسية للسوق هي نسبة إصابة التمور بالحشرات. إن التحكُّم في هذه النسبة ليست من اهتمامات المُصدِّر فحسب، بل أيضاً وبصفةٍ خاصة هي مسئولية الشبكة المتعلقة بإنتاج وتصنيع التمور بأكملها من منتجين ومجمعين ومُصنِّعين للتمور. وفي مواجهة متطلبات الزبائن المتزايدة بصورة مستمرة فيما يتعلقُ بإصابة التمور بالحشرات، سوف يجد العاملون المصريون أنفسهم في منافسةٍ مع دولٍ أخرى مُصدِّرة للتمور، والذين في استطاعة البعض منهم تقديم مُنتجاتٍ خالية من الإصابة بالحشرات.

## الإدارة التجارية

إن الاتجاه التجاري الذي يمارسه أغلبية تجار التمور المصرية موجَّهٌ بصورة كبيرة نحو الناحية التوقُّعية للتجارة أكثر منه نحو الجانب الاحترافي للتصدير والمبني على «العمليات "Processes حيث رضاء العميل وكسب ثقته هما الهدفان الرئيسيان التي ينبغي تحقيقهما على المدى القصير والمتوسط والمدى البعيد. وسوف يجد المصدرون المصريون أنفسهم مواجهين بالقوة الشرائية المرتفعة للسوق مع دولٍ أخرى تنافس في السوق، وهي أكثر تنظيماً من ناحية التسويق وإرضاء الزبون.

## الخُلاصــة

لقد حلّلنا في هذا الجزء من التقرير السوق العالمي للتمور من أجل فحص إمكانية زيادة الصادرات من التمور المصرية . وقد لاحظنا أن نسبة 5 في المائة من الإنتاج العالمي للتمور (ما يعادِلُ 000 390 طِن) قد تم تسويقه خارج حدود الدول المنتجة له بسعر لا يزيد عن 0.75 دولار أمريكي عن الكيلوجرام الواحد؛ لكن نسبة 16 في

المائة من الكميات المُصدَّرة (والتي تُعادِل 60 000 طِن) قد تم بيعها بمتوسط سعرٍ من 2 إلى 5 دولار أمريكي عن الكيلوجرام الواحد من التمر.

لقد ظهر من التحليل أيضاً أن سوق التمور ينقسِمُ إلى فئتين، حيث تمثل أعلى السلسلة الأسواق الأوربية وأسواق أمريكا الشمالية للفئة الأولي، وبقية الأسواق الأخرى في العالم تمثل الفئة الثانية. وعلى اعتبار الزيادة المتوقعة في الإنتاج المصري فإنه من المنطقي والأمر الحتمي أن تأخذ مصر مكانتها الرائدة باستهداف كلا فئتي السوق في العالم.

## الوَضْع الإستراتيجي في السوق العالمي

مع الأخذ في الاعتبار تشكيل السوق العالمي والتوصيات السابقة ، فإننا نقترِحُ فيما يلي تعريفاً لموقف التمور المصرية في بعض الأسواق. ومن الضروري من أجل هذا الغرض تصنيف تلك الأسواق المختلفة، ووضع إستراتيجية ليتم تبنيها في علاقةٍ إلى نقاط القوة والضعف للمُنْتَج، وأدوات الإنتاج وسعة العمل التجاري من أجل التعامل مع السوق العالمي للتمور. من الممكن تمييز السوق استناداً على تحليلٍ مزدوِج المعايير؛ الجذْب وتكثيف الدعاية.

إن العناصر الرئيسية التي سوف تأخذ في الاعتبار من أجل تقييم الجذب هي:

- سعة السوق الشرائية للتمور عموماً؛
- سعة السوق على وجه التحديد للتمور المصرية؛
- مستوى التَنَافُس في السوق؛
- مستوى الأسعار في السوق؛
- نسبة السكان المسلمين في بلد السوق.

والعناصر الرئيسية التي سوف توضع في الاعتبار من أجل تكثيف الدعاية هي:

- وجود المزارع الحديثة القادرة على إتْقان الإنتاج من المصدر والتي يُمْكنُ أن تتكامل في نظام «جلوبلجاب» وتُتقن تتبع منشأ المُنْتج؛
- وجود أصناف متواجدة في السوق المحلي، والتي في نفس الوقت تلبي مُواصفات السوق العالمي؛

- إمكانية تطوير شركات التصدير لكي تزيد التنافُس وتضمن للعميل إتقان جودة المُنْتَج.

قدرة الشركات على إطلاق مُنتجاتٍ جديدة في السوق العالمي (مثل التمور المُجمَّدة ومنتجات الحلويات والخل والدبس من التمر وغير ذلك).

سوف يتم تقسيم السوق العالمي إلى مجموعات الدول المتشابهة نوعاً ما لكي نتمكَّن من قياس مستوى الرِبحيَّة بالنسبة للشركات المصرية . وإننا من أجل ذلك الغرض نقترحُ الآتي:

| تسلسُل المجموعات | البلــدان |
|---|---|
| المجموعة 1 | الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية وأستراليا |
| المجموعة 2 | أوروبا الشرقية وروسيا |
| المجموعة 3 | دول الخليج وماليزيا واندونيسيا |
| المجموعة 4 | الدول العربية الأخرى مثل سوريا والأردن والمغرب |
| المجموعة 5 | الدول الآسيوية الأخرى مثل الهند |

وطبقا للتحليل فأن المجموعة رقم 1 تستوردُ كمياتٍ متوسّطة بالمقارنة للصادرات العالمية من التمور، ولكن باسعار جد عالية وبأن هذه المجموعة ليست سهلة للتمور المصرية. ويعتبر مستوى المنافسة فيها قوياً وإن السعر يعتبر عالياً للغاية كما أن نسبة السكان المسلمين تعتبر هامة في علاقةٍ إلى العدد الكُلِّي لمستهلكي التمور في المجموعة. ولابد من العمل بالأولوية على استهداف المجموعات ثلاثة واربعة وخمسة التي تستورد كميات كبيرة وباسعار معقولة واشتراطات أقل اجحافا وعلى مدى اطول استهداف المجموعة واحد واثنين.

إن الوضع الإستراتيجي لتلك الأسواق يتطلبُ استخدام الدعاية المكثَّفة المذكورة سابقاً من أجل تحقيق التالي:

- تحسين تبني التمور المصرية في بعض الأسواق؛
- أخذ مكانة في أكثر الأسواق المربحة؛

- الحصول على حصة عالية من السوق في المجموعات ذات أكثرية السكان من المسلمين.

## الاستفادة من مخلفات التمور والنخيل وتعظيم القيمة المضافة

لا توجد احصائيات دقيقة لتقدير نسبة الفاقد من التمور لاجمالي الانتاج ولكن يمكن تقدير هذه النسبة بحوالي 20 في المائة الى 30 في المائة مع العلم بأن الفاقد على مستوى المصانع يقدر لوحده بحوالي 15 في المائة .

وتعد المنتجات الثانوية ومخلفات النخيل عديدة وهي مرتبطة بكل أجزاء النخلة من الجذع الى السعف وساق السعف والخوص وبقايا العذوق والسبائط والكرب.

كل هذه المخلفات من التمور المستبعدة من عمليات الفرز والتدريج وكذلك الكميات الكبيرة من التمور الرطبة وتمور الأصناف البذرية يمكن تقديم الحلول التطبيقية الاقتصادية للأستفادة منها في انتاج سلع جديدة، مثل مسحوق التمر وصناعة البسكويت وصناعة انواع الكيك وعصير التمر والدبس الذي يستخدم في صناعة المعجنات وأغذية الأطفال والكاتشب وصناعة مربى ومرملاد التمور وصناعة لفائف التمر المجفف ومسحوق التمر المجفف وصناعة السكر السائل وخميرة الخبز والكحول، وكذلك صناعة حمض الخليك والستريك والأسيتون والأعلاف. أما المخلفات الأخرى من غير التمور فيمكن استخدامها في الخشب والورق والأسمدة – الكمبوست والأقفاص والحصير والطوب.

كل هذه الامكانيات الصناعية يمكن أن تعمل على تعظيم القيمة المضافة لهذا المحصول وخلق فرص عمل ومشروعات جديدة، مما سيكون له مردود على الاقتصاد القومي والحد من استيراد سلع مماثلة من الخارج. وهذا من شانه أيضا المساهمة في الاكتفاء الذاتي من الغذاء وفتح اسواق جديدة محلية وعالمية وكذلك الحفاظ على البيئة من خلال استثمار المنتجات الثانوية ومخلفات التمور والنخيل في انتاج منتجات ذات قيمة مضافة.

## البحوث والتطوير

نظرا للكميات الكبيرة المنتجة من التمور الطازجة والرطبة ونظرا للفائض الكبير من التمور واخذا في الاعتبار ما يزيد عن 15 في المائة من الفاقد على مستوى المصانع فلابد للبحوث العلمية أن تلعب دورا مهما في ايجاد الحلول المناسبة لهذه الاشكاليات.

تنتج النخلة ايضا منتجات ثانوية تتمثل في السعف وبقايا العذوق وغيرها مما يوفر مادة خام يمكن تطويرها وانشاء صناعات حرفية لأستغلالها.

كما تطرح العديد من الاشكاليات على جميع المستويات في قطاع النخيل والتمور بداية بالأنتاج والممارسات الزراعية ثم عمليات ما قبل الحصاد، ووصولا الى عمليات ما بعد الحصاد والتعبئة والتصنيع وايضا السوق والتسويق والتصدير. وعليه لابد من ربط البحث العلمي بكل هذه الحلقات لايجاد وتنفيذ حلول اقتصادية ناجحة لاستغلال هذه الكميات الضخمة من التمور ومخلفاتها والمنتجات الثانوية للنخيل بكفاءة في انتاج بعض المنتجات الأخرى ذات العائد الأقتصادي وتطوير منتجات جديدة، مع التركيز خاصة على انتاج تمور جيدة من أصناف مرغوبة من السوق المحلي والعالمي ومزيد الأهتمام بجميع العمليات الزراعية والتقنيات الفنية.

## آليات تنفيذ الاستراتيجية

## الاطار المؤسسي لتنفيذ الاستراتيجية (الإطار المؤسسي لدعم المشاريع)

أعدت هذه الاستراتيجية للنهوض بقطاع النخيل والتمور في مصر وسيتم تنفيذها بشكل مصغر أولا على واحة سيوة كنموذج يمكن أن يمثل المنطقة التي سيحتذى بها لتطبيق الخطة التنفيذية. وسوف يتم ذلك من خلال التعاون بين كل من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO-TCP) ووزارة التجارة والصناعة ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي وجائزة خليفة الدولية لنخيل التمر والأبتكار الزراعي ومنظمة اليونيدو UNIDO)) والمنظمات والجهات المحلية والعالمية المانحة الأخرى وكل الأطراف المتدخلة في قطاع النخيل والتمور.

ويمكننا أن نُقدمَ إطار العمل المؤسسي للمشاريع المقترحة كالآتي:

- الإدارة: وتتضمّن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ووزارة التجارة والصناعة والوزارات الأخرى المشرفة على نواحي معيّنة للقطاع وشركات الدعاية والدعم والبحوث.
- المنظمات التخصُّصية «والمجمع المهني المشترك للتمور المقترح» في المستقبل.

## دور الإدارة

يمكننا أن نُلخِّص الدور الذي يجب أن تلعبه الإدارة في تحقيق المشاريع المقترحة في الآتي:

- دورُ التحفيز: إنشاء أو استخدام وسائل التحفيز للمشاريع المختلفة.
- دور التدريب: الدعاية ووالمساعدة الفنية والبحث وإستراتيجية تسويق التمور والدراسات وبنوك المعلومات حول قطاع التمور والبنى الأساسية الضرورية لتطوير القطاع.
- دور التنظيم والرقابة: مقاييس التمور وورقابة الجودة وتنظيم دائرة الاتجار والإنشاء المحتمل لجداول الشروط لمختلف المهن في القطاع وتسهيل عمليات التصدير (النقل، والجمارك، والإجراءات الرسمية ...).

## دور المجمع المهني المشترك للتمور (أوهيكل يقوم بدوره) ( أنظر الورقة الخاصة بالمجمع المصاحبة)

إن المجمع، ضمن إطار مساهماته، سوف يقوم بالآتي:

- تشجيع وحفز تحقيق الأعمال المقترحة؛
- إعداد التقارير حول المشاريع التي تتولاها الشركات ضمن إطار الأعمال المقترحة، وينبغي مراعاة أن تلك المشاريع التي يعتمدها المجمع هي فقط التي قد تستفيد من مساعدات صناديق الدعم؛
- المشاركة في تطوير الدراسات المتصوَّرة على المستوى الوطني وفي إطار الأعمال المقترحة؛
- القيام بالأعمال الترويجية على المستويين الوطني والعالمي من أجل تطوير تسويق التمور.
- ومن أجل القيام بهذه الأعمال المختلفة، فإننا نقترح بأن يكون للمجمع صلة بهيكل يشتمل على الخدمات التخصُّصية والتي من الممكن الإشراف عليها بواسطة لجان لتقوم بدراسة جدوى المشاريع المختلفة. ويتكوّن الهيكل المقترح كالآتي:

- **خدمات الإحصاء والتخطيط:** أقسام إدارية مختلفة للدراسات والتحقيقات، وإستراتيجية التسويق عموما.
- **خدمة التطوير:** وتتلقى الموافقة أو الرفض حول مقترحات التطوير، وفي حالة الموافقة سوف يتم رفع الملف للإدارة المعنية لتُشرك التاجر وتناقش معه المزايا من الاعتمادات المتصوَّرة من أجل هذا الغرض. وسوف ترفع الشركات أيضاً في إطار الأعمال المنظورة مقترحاتها من أجل التصديق على هذه الخدمة لكافة المشاريع المقترحة.
- **خدمة تنشيط البيع:** وستشارك هذه الخدمة مع الإدارة في تحسين وانسياب تنظيم الدائرة التجارية للسوق المحلي. هذه الخدمة ستصادق على المساعدة المالية المرصودة من أجل ترويج وتنشيط الصادرات كما إنها ستقوم بالحملات الدعائية وتُشاركُ في المعارض والمناسبات على المستويين الوطني والعالمي.

## المجمع المهني المشترك للتمور «المقترح انشاؤه»

### المجمع المهني المشترك للتمور

### ( يمكن لجمعية تمور مصر القيام بهذا الدور)

**المقدمة:** يقترح انشاء المجمع المهني المشترك للتمور كهيكل يعنى بتطوير قطاع النخيل والتمور على المستوى الوطني وتوكل له المهام على المستويات التالية:

- الانتاج؛
- التكييف والتعبئة وتحويل التمور؛
- التسويق وخاصة تصدير التمور.

## الهيكلة الادارية للمجمع:

المجمع المهني تابع لوزارة الزراعة وتتم ادارته من قبل الهيئة المديرة التي ينقسم اعضاؤها كالتالي:

- الثلث يمثل الادارة (وزارة الزراعة ووزارة التجارة والصناعة).
- الثلثين ممثلين من قبل منظمة رجال الأعمال ومنظمة المزارعين والاعضاء من هذه المنظمات لابد ان تكون لهم صفة المنتج او المزارع، او ممول/ مصدر للموارد الزراعية او الصناعات الغذائية ويشترط ان يكون العضو عاملا في قطاع النخيل والتمور.

يعين اعضاء الهيئة المديرة من قبل وزير الزراعة لمدة ثلاثة سنوات ويتم اقتراح هؤلاء الأعضاء من الاطراف المعنية ذات العلاقة ويتم انتخاب رئيس ونائب رئيس من داخل الهيئة المديرة.

## الانشاء / الاحداث

- يمثل المجمع المهني المشترك للتمورذات معنوية وذات مصلحة اقتصادية عمومية تتمتع بالشخصية المدنية وبالاستقلال المالي. ويعتبر منخرطين في هذا المجمع وينتفع بخدماته الأشخاص الماديون والمعنويون الذين لهم صفة المنتجين الزراعيين أو المحولين أو المصدرين للتمور أو منتوجات الصناعات الغذائية من التمور.
- يحدث المجمع بمبادرة من المنظمات أو الجمعيات المهنية التي تشمل الأشخاص المذكورين سابقا.
- يحدث المجمع بدون رأس مال ولا ينجر عن نشاطه توزيع ارباح.
- تضبط المهام الخصوصية للمجمع وتنظيمه الإداري والمالي وإجراءات مراقبته بمقتضى نظام أساسي.
- يخضع إحداث المجمع إلى ترخيص مسبق من وزير االزراعة
- يضبط النظام الأساسي بأمر يتخذ باقتراح من وزير االزراعة بعد استشارة المنظمات المعنية وينص على وجود ممثل للمجمع عن كل منطقة انتاج للتمور
- يقترح مجلس الإدارة جميع المسائل المتعلقة بتحوير النظام الأساسي للمجمع.
- يخضع المجمع إلى إجراءات التسجيل بالسجل التجاري. ويجب لهذا الغرض إيداع نسخة من النظام الأساسي مصحوبة بترخيص وزير الزراعة المسبق لكتابة المحكمة التي بدائرتها المقر الرئيسي للمجمع.

- وتتولى إحدى المنظمات أو الجمعيات المهنية المبادرة بطلب إحداث المجمع للقيام بجميع الإجراءات الإدارية والقضائية التي يقتضيها تكوينه.

## المهام

يضطلع المجمع إلى جانب مهامه الخصوصية المضبوطة بمقتضى النظام الأساسي خاصة بالمهام التالية:

- المساهمة في ربط مختلف الحلقات التي تمر بها التمور؛
- الاشراف والاحاطة بالمزارعين والمصنعين للتمور ومساعدتهم علي إدماج التطور العلمي والفني داخل مزارعهم ومصانعهم وشركاتهم لزيادة وتحسين وتنويع انتاج التمور مع المحافظة علي البيئة والاستخدام الامثل للموارد المتاحة.
- المساهمة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة في:

– تطوير جودة التمور والنهوض بالصناعات التحويلية للتمور وتكييف وتعبئة وتصدير التمور؛

– البحث عن اسواق جديدة وذلك لزيادة تصدير التمور؛

– المشاركة في المعارض والمؤتمرات والمهرجانات وذلك للتعريف بأصناف التمور علي مستوى السوق العالمي؛

– المساهمة في تطوير الانتاج وتسهيل تزويد مصانع التمور والوصول الي تعديل السوق ومعادلة بين العرض والطلب؛

– القيام بتقدير انتاج الأصناف التجارية سنويا بالتعاون مع مديريات وادارات وزارة الزراعة وتحديد سعر ادنى للكيلوجرام بالتفاوض مع السلط المعنية قبل كل موسم لحماية المزارعين؛

– تسهيل عمليات التفاوض والاتفاقيات بين الادارة والمهنيين المتدخلين في قطاع التمور للوصول معا للأهداف المرجوة وتنفيذ المهام المبرمجة وعلى المجمع بالتالي القيام بالآتي:

- اقتراح الاجراءات الضرورية والمهمة لتطوير قطاع النخيل والتمور.
- جمع وتحليل ونشر الاحصائيات وكل المعطيات الإحصائية والفنية والاقتصادية المتعلقة بالإنتاج والتحويل والتصنيع و الاتجار والتسويق الخاصة بقطاع التمور.
- القيام بكل عملية إنشاء مخزون لضمان التزويد وخزن فوائض الإنتاج.
- تشجيع البحث العلمي في مجال النخيل والتمور.
- المساهمة عند الضرورة في تزويد القطاع بالمداخلات والخدمات.
- وبصورة عامة انجاز كل الأعمال الأخرى التي يقع ضبطها بالنسبة للمجمع ضمن نظامه الأساسي.

## التمويل / الموارد والمنافع الجبائية

تتكون موارد المجمع من معلوم شبه جبائي يمكن أن يحدث لفائدته ومن ضريبة اداء لصالحه مقدارها 1 في المائة على تصدير التمور والمواد المتأتية من التمور وكذلك من الانشطة والمنح وغيرها من الاموال والموارد الخاصة بالمجموعة كما يخضع المجمع المهني المشترك للتمور للمراقبة المالية للدولة والمراجع المالي.كما تخضع حسابات المجمع إلى مراجعة يجريها عضو من هيئة الخبراء المحاسبين حسب الشروط والطرق المضبوطة بالتراتيب الجاري بها العمل.

## الطريقة المتبعة لتصدير التمور

## على مستوى التعبئة والمصانع:

كل التمور الكاملة والمعبئة المعدة للتصدير لابد ان تأتي من مصنع او وحدة تصنيع مصادق عليها ومطابقة للمواصفات. اذا كان المصدر لا يملك مصنعا فلا بد له من التزود من مصنع مصادق عليه.

تتم المصادقة في بداية كل موسم وتعتمد على مراقبة الاتجاه الاجباري لدوران التمور داخل المصنع، النظافة والاوجه الخاصة بالسلامة الغذائية للتمور. اما في خصوص العاملين فيتم تفقد النظافة والازياء ودورات المياه والمكاتب ومداخل ومخارج الطوارئ وامكانية الحوادث واجراءات الاغاثة والسلامة وكذلك بيئة العمل.

تتكون لجنه المصادقة من ممثلين عن الأطراف التالية:

- الحماية المدنية؛
- المراقبة الصحية لوزارة التجارة والصناعة؛
- مراقبة الجودة لوزارة التجارة والصناعة؛
- ادارة الصناعات الغذائية لوزارة التجارة والصناعة؛
- مفتشي الشغل (المراقبة).

## على مستوى مراقبة المنتج النهائي

قبل التصدير يتم مراقبة الحاوية المعبأة بالتمور بحضور الجمارك من قبل وزارة الزراعة ووزارة التجارة بالاعتماد علي مواصفات التمور ويشترط تطابقها مع مواصفات الكودكس.

## المراقبة الصحية – وزارة الزراعة

تتم المراقبة على وجود الحشرات الحية ونسبة الإصابة في التمور والتخمر والتعفن والتشوهات الخارجية.

يتم ايقاف الشحنة اذا وجدت حشرات حية بما يفوق الحد المسموح به في المواصفات المعتمدة.

## مراقبة باقي عناصر الجودة للتمور – وزارة التجارة

يتم مراقبة باقي العناصر الخاصة بالجودة ومنها الحجم والاجسام الغريبة والتعليب والعبوات وكذلك طريقة الشحن وتعبئة الحاوية.

## المراقبة على التصدير

اذا كانت التمور مطابقة للمواصفات يسلم المصدر شهادة صحية وشهادة في مراقبة الجودة، هذه الشهاده مع الفاتورة تكفي للتصدير عند الاستظهار بها في الميناء لدى أعوان الجمارك.

## وثيقة خطة العمل

## (استراتيجية تطوير قطاع النخيل والتمور في مصر)

**سبتمبر 2016**

**وثيقة خطة العمل**

### برنامج تطوير مرحلة انتاج التمور

ويتبع هذا البرنامج سبعة مشاريع وهي :

- مشروع تحديد الأصناف المُلائمة للأسواق الخارجية والتشجيع على زراعتها.
- تنفيذ وتطبيق الممارسات الزراعية الجيدة والانخراط في أنظمة الجودة «جلوبل جاب "GLOBAL GAP" .
- تطبيق وتطوير نظام الزراعة العضوية.
- تفعيل دور وتأثير شركات تصنيع التمور في سلسلة الإنتاج.
- برنامج مكافحة متكامل لوقاية النخيل والتمور من الآفات ( الحشرات التي تصيب التمور وسوسة النخيل الحمراء).
- تطوير المصداقية العلمية للاحصائيات الخاصة بالانتاج.
- تأهيل وتشبيب المزارع الصغيرة وعمل مزارع نموذجية في كل واحة.

### برنامج تطوير مرحلة التسويق

ويتبع هذا البرنامج ثلاثة مشاريع وهي :

- تطوير وتنظيم جمع التمور والحلقة الرابطة بين المزرعة والمصنع وتنظيم تسويق التمور.
- تطوير وتنظيم بيع التمور.
- دراسة وتطوير السوق المحلي.

**برنامج تطوير مرحلة التعبئة والتصنيع**

ويتبع هذا البرنامج أربعة مشاريع وهي :

- وضع معايير للتمور المصرية والعمل على تبنيها من قبل لجنة الكوداكس.
- تطوير المصانع وشركات تعبئة التمور واعتماد حد ادنى من الشروط للترخيص للمصانع.
- التسهيل والحث على إنشاء مصانع جديدة في المناطق التي تنقصها مصانع للتمور.
- إنشاء وحدات لتجميد التمور الطازجة.

**برنامج تطوير مرحلة التصدير**

ويتبع هذا البرنامج مشروع واحد وهو الوضع الإستراتيجي للتمور المصرية في السوق العالمي ( تطوير التصدير).

**برنامج انطلاق تنفيذ خطة العمل عبر منطقة انتاج نموذجية**

ويتبع هذا البرنامج مشروع واحد وهو (FAO-TCP): "واحة سيوة" كنموذج لتنفيذ خطة تطوير قطاع النخيل والتمور في مصر.

| برنامج تطوير مرحلة الإنتاج | | | |
|---|---|---|---|
| الخطة / المشروع | الهدف | المسؤولية / الإشراف | مدة التنفيذ |
| 1- تحديد الأصناف المُلائمة للأسواق الخارجية والتشجيع على زراعتها | ابتداءً من سنة 2017 | وزارة الزراعة – مركز البحوث | ابتداءً من سنة 2017 |
| 2- تنفيذ وتطبيق الممارسات الزراعية الجيدة والانخراط في أنظمة الجودة «جلوبل جاب Global-GAP“ | تطوير جودة التمور المنتجة ، طمأنة المستهلكُ، حِماية البيئة، ومراعاة الجانب الاجتماعي | المزارعون ووزارة الزراعة - مركز البحوث الزراعية واصحاب المصانع والمصدرين | 2017 - 2020 |
| 3- تطبيق وتطوير نظام الزراعة العضوية | إنتاج تمور طبيعية، واحترام البيئة واعطاء قيمة للمنتج عند التسويق | المزارعون والجمعيات وشركات التمور مركز البحوث الزراعية مديريات وادارات الزراعة | 2017 - 2020 |
| 4- تفعيل دور وتأثير شركات تصنيع التمور في سلسلة الإنتاج | تحسين نظام التجهيز في قطاع التمور ومشاركة المزارعين في نظام الجودة الخاص بالمصنع | المصنعون والمزارعون ومركز البحوث الزراعية و مديريات الزراعة ووزارة التجارة والصناعة | 2017 - 2020 |

| برنامج تطوير مرحلة الإنتاج | | | |
|---|---|---|---|
| الخطة / المشروع | الهدف | المسؤولية / الإشراف | مدة التنفيذ |
| 5- برنامج مكافحة متكامل لوقاية النخيل والتمور من الآفات (الحشرات التي تصيب التمور وسوسة النخيل الحمراء) | لأنجاح التسويق لابد للتطوير ان ينطلق من المزرعة | وزارة الزراعة (مديريات الزراعة، مركز البحوث الزراعية، المكافحة الحيوية، مكافحة الآفات والأمراض)، والمزارعون | ابتداءً من عام 2017 |
| 6- تطوير الدقة العلمية للاحصائيات الخاصة بالانتاج | الدقة في البيانات الإحصائية فيما يتعلق بالمساحات بالهكتارات والإنتاج يعتبرُ عنصراً هاماً في اتخاذ القرار حول تنمية القطاع. وهو هام أيضاً من أجل الخيارات الإستراتيجية التي ينبغي أن تُتَّخذ خاصةً على مستوى الصناعيين وتجار التمور. | إدارات الدراسات والتخطيط والإحصاء ومركز البحوث الزراعية بوزارة الزراعة أو الصناعة والتجارة | 2017 – 2018 |
| 7- تأهيل وتحديث المزارع الصغيرة ( تنظيم مسافات الزراعة ، وضع انظمة ري حديثة وتعويض الأصناف بما يتطلبه السوق ) وعمل مزارع نموذجية في كل واحة | تطوير مصادر الانتاج والتوجه للأصناف ذات القيمة التجارية ورفع دخل المزارع – تنفيذ هذا العمل في واحة سوة كمرحلة أولى ثم في الواحات الأخرى | وزارة الزراعة والمزارعون ومركز البحوث الزراعية صناديق التنمية والمانحون ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | ابتداءً من عام 2017 |

| برنامج تطوير مرحلة الإنتاج | | | |
|---|---|---|---|
| الخطة / المشروع | الهدف | المسؤولية / الإشراف | مدة التنفيذ |
| 8- تطوير وتنظيم جمع التمور والحلقة الرابطة بين المزرعة والمصنع | تحكمٌ أفضل عند مستوى الشراء وتحسين معالجة ونقل التمور إلى المصانع وانشاء مراكز تجميع تابعة للقطاع الخاص ومرتبطة بالمصانع | مجمعوا التمور والوسطاء من التجار والمزارعون ووزارة الزراعة والمصانع | 2017 – 2018 |
| 9- تطوير وتنظيم بيع التمور | تدوين البيانات ، تطوير الرقابة على المعاملات والجودة في الأسواق ، وتشجيع إنشاء الشركات الخاصة لكي تُديرَ أسواق التمور مع عمل كراس للشروط | وزارة الصناعة والتجارة ووزارة الزراعة | ابتداءً من سنة 2017 |
| 10- دراسة وتطوير السوق المحلي | تنفيذ مشاريع تعزز دائرة تجارة التمور وترفع الطلب عليها في المستقبل | وزارة الزراعة وزارة الصناعة والتجارة (مركز تكنولوجيا الصناعات الغذائية والتصنيع الزراعي) | ابتداءً من سنة 2017 |

| برنامج تطوير مرحلة الإنتاج | | | |
|---|---|---|---|
| الخطة / المشروع | الهدف | المسؤولية / الإشراف | مدة التنفيذ |
| 11- وضع معايير للتمورالمصرية والعمل على تبنيها من قبل لجنة الكودكس | وضع مقياس للجودة يمكن من مراقبة التسويق | هيئة المواصفات والمقاييس ووزارة الزراعة أووزارة الصناعة والتجارة | 2017-2018 |
| 12-_تطوير تصنيع التمور وشركات تعبئة التمورواعتماد حد ادنى من الشروط للترخيص للمصانع | تأهيل مصاتع التمور وزيادة التنافس على الأعمال التجارية المتعلقة بالتصنيع والتعبئة.<br>تحسين أدوات الإنتاج وطرق العمل وتأهيل العاملين في الشركات وتبني توجُّه الجودة | وزارة الصناعة والتجارة ووزارة الزراعة | ابتداءً من سنة 2017 |
| 13- التسهيل والحث على إنشاء مصانع جديدة في المناطق التي تنقصها مصانع للتمور | استيعاب فائض الإنتاج في المناطق المختلفة والبعيدة عن بعضها | وزارة الصناعة والتجارة ووزارة الزراعة | ابتداءً من سنة 2017 |
| 14- التسهيل والحث على إنشاء وحدات لتجميد التمور | انتشار وبيع تمور الرطبة في الوقت المطلوب | وزارة الزراعة ووزارة الصناعة والتجارة | ابتداءً من سنة 2017 |

| برنامج تطوير مرحلة الإنتاج | | | |
|---|---|---|---|
| الخطة / المشروع | الهدف | المسؤولية / الإشراف | مدة التنفيذ |
| 15- الوضع الإستراتيجي للتمور المصرية في السوق العالمي ( تطوير التصدير) | تطوير مستوى كل شركة أو مجموعة شركات لتدرس الوضع على الأسواق العالمية، بهدف اختيار أكثر الأسواق الملائمة للتمور المصرية | «المجمع المهني المشترك للتمور» و»المقترح» أو «هيكل آخر» ووزارة التجارة والصناعة ووزارة الزراعة | بداية من سنة 2017 |

## مشاريع برنامج تطوير مرحلة الانتاج

## مشروع 1: تحديد الأصناف المُلائمة للأسواق الخارجية والتشجيع على زراعتها

### التحديات

- محدودية الأصناف المنزرعة والغالبية موجهه لتناسب السوق المحلي؛
- وجود بعض العيوب التي تُعيق تصدير هذه الأصناف؛
- وجود أصناف مصرية نصف جافة يقبل عليها السوق المحلي ولابد من ايصالها لتقتحم السوق العالمي.

### أنشطة المشروع

اختيار أصناف تباع في السوق المحلي وملائمة للتصدير وتكون مقاييس الاختيار:

- الجودة وتجانس اللون؛
- غياب العيوب ومنها تغير اللون واسوداد نهاية الثمرة وحرقة الشمس وتشقق في القشرة الخارجية وعدم التصاق القشرة باللب؛
- الخصائص التكنولوجية للصنف والتي تستجيب مع المُعالجة والتصنيع والتعبئة بدون ضغط التمور، بالإضافة إلى خصائص القدرة على التخزين.

### الإشراف والتنفيذ

يتولى المعمل المركزي للنخيل بوزارة الزراعة بالتعاون مع مركز تكنولوجيا الصناعات الغذائية والتصنيع الزراعي بوزارة التجارة والصناعة الإشراف على هذا المشروع والمنظمات المتخصِّصة وخبير دولي في هذا المجال. كما يقترح الاستعانة بمستورد في أحد الأسواق الأوروبية لاختبار الأصناف التي تم اختيارها للتصدير.

## النتائج المتوقعة

- تحديد الأصناف الجيدة والتي تتوفر فيها المواصفات العالمية المطلوبة؛
- امكانية التوجُّه نحو الأسواق الخارجية بأسعارٍ تنافُسية؛
- تأهيل وتطوير تسويق الأصناف وتحسين دخل المزارع.

## مدة التنفيذ

ينفذ المشروع المقترح على مدى سنتين : 2017 – 2018.

## مشروع 2: تنفيذ وتطبيق الممارسات الزراعية الجيدة والانخراط في أنظمة الجودة «جلوبل جاب"GLOBAL GAP"

## التحديات

- دخول السوق العالمي مشروط بتبني الجودة وسلامة الأغذية والممارسات الزراعية الجيدة؛
- اشتراطات التصدير لبعض الأسواق الحصول على شهادة "جلوبل جاب "GLOB-AL GAP". أو أي شهادة من نظم الجودة المختلفة.

## أنشطة المشروع

- وضع برنامج يساعد المزارعين أو مجموعات المزارعين/ المُنْتِجين للتمورعلى تبني نظام الجودة وفقاً لمواصفات ««جلوبل جاب» "GLOBAL GAP"، أوغيرها من نظم الجودة الأخرى.

- وتتمثل مراحل الانخراط في هذا النظام بتقديم المزارع لترشحه الى منظمة إصدار الشهادات والخضوع للتفتيش ثم الحصول على الشهادة بعد التأكد من مطابقة النظام مع المواصفات التالية : تطبيق مبادىء سلامة الأغذية وحماية البيئة والحماية الاجتماعية.

- عمل برنامج متكامل للتدريب لكل المتدخلين في القطاع من أجل التحكم في الجودة على مستوى الانتاج والتعبئة والتصنيع . لابد من تدريب المدربين أولا بالتعاون مع الجمعيات الزراعية وخاصة جمعية تمور مصر.

## الإشراف والتنفيذ

يمكن أن يتولى «المجمع المهني المشترك للتمور «المقترح انشاؤوه» أو جمعية تمور مصر أو أي جمعية أخرى ذات صلة مع المعمل المركزي للنخيل بوزارة الزراعة بالتعاون مع مركز تكنولوجيا الصناعات الغذائية والتصنيع الزراعي بوزارة التجارة والصناعة، الإشراف على هذا المشروع ويمكن الاستعانة بخبير دولي ليتم التنفيذ من قبل المزارع أو مجموعات المزارعين. ولابد أن يتم التركيز على أن تتبنى المزارع الكبيرة أولا هذا النظام لتمكينها من تصدير انتاجها.

## النتائج المتوقعة

- الحصول على الشهادة يمنحُ الضمان لجودة وسلامة التمور المُصدَّرة؛
- زيادة الصادرات.

## مدة التنفيذ

ينفذ المشروع المقترح على مدى سنتين 2017 – 2018.

## مشروع 3: تطبيق وتطوير نظام الزراعة العضوية

## التحديات

- أحد العوامل التي تسهل دخول السوق العالمي هي تبني نظام الزراعة العضوية؛
- اشتراطات التصدير لبعض الأسواق العضوية هي الحصول على شهادة تطبيق نظام الزراعة العضوية؛
- الوصول لتطبيق هذا النظام يتطلب جهود كبيرة من التدريب والتأهيل للمزارعين والشركات.

## أنشطة المشروع

- وضع برنامج يساعد المزارعين أو مجموعات المزارعين/ المُنْتِجين للتمورعلى تبني نظام الزراعة العضوية؛

- ويمنح نظام الزراعة العُضويَّة المُنْتج قيمةً مُضافة ويكون ميزة لتسويقه في الأسواق الخارجية والتي تميلُ أكثر فأكثر نحو المنتجات ذات الصفة الطبيعية التي تحترم البيئة. ويوصى بانشاء هذا النظام خاصة في المزارع الكبيرة والحديثة كخطوة أولى في نشر هذا النظام المهم والمجدي.

## الإشراف والتنفيذ

يمكن أن يتولى «المجمع المهني المشترك للتمور «المقترح انشاؤوه» أو جمعية تمور مصر أو أي جمعية أخرى ذات صلة الإشراف على هذا المشروع ويمكن الاستعانة بخبير دولي ليتم التنفيذ من قبل المزارع أو مجموعات المزارعين. ولابد أن يتم التركيز على أن تتبنى المزارع الكبيرة أولا هذا النظام لتمكينها من تصدير انتاجها ويتم كل هذا بالتعاون مع المعمل المركزي للزراعة العضوية.

## النتائج المتوقعة

- التمور العضوية تزيد في نسبة الربح عند البيع والتصدير؛
- الحصول على الشهادة يمنحُ الضمان لجودة وسلامة التمور المُصدَّرة؛
- زيادة الصادرات .

## مدة التنفيذ

ينفذ المشروع المقترح بداية من سنة 2017.

## مشروع 4: تفعيل دور وتأثير شركات تصنيع التمور في سلسلة الإنتاج

## التحديات

- غياب فحص الجودة على مستوى المُنتَج وعدم معرفة المزارعين بالمتطلبات الفعلية للسوق؛
- المصاعب التي تواجهها المصانع في شراء التمور وفقاً للمواصفات المطلوبة؛
- غياب إمكانية تتبُّع مصادر التمور؛
- ضعف الشراكة بين الممثلين المختلفين لكي يتصرّفوا وفقاً لأهدافٍ مُشتركة.

## أنشطة المشروع

لتسهيل نقل رسالة السوق إلى المُنتجين يتم إنشاء شراكة بين المصنعين والمُنْتجين على أساس المصلحة المشتركة والربح لكلا الجانبين.

لابد أن يتم العمل بمبادرة من الشركات المصنِّعة للتمور وأن تعمل على:

- أختيار موظفين قادرين على فهم وتحليل النواحي الزراعية في القطاع المخطط له لتنفيذ العمل؛
- اختيار مزارعين تتعامل معهم الشركة وتشتري تمورهم في الأخير شرط أن يلتزموا بالمشروع وفقاً للمقاييس التي ستحدَّدُ من قبل الشركة؛
- تدريب المزارعين المتعامل معهم على الإنتاج وفقاً لسياسة الجودة للشركة؛
- مساعدة المزارعين من أجل الحصول على الجودة المطلوبة من قِبل الشركة.

## الإشراف والتنفيذ

يمكن أن يتولى «المجمع المهني المشترك للتمور» «المقترح» أو «جمعية تمور مصر» أو أي جمعية أخرى ذات صلة مع المعمل المركزي للنخيل بوزارة الزراعة بالتعاون مع مركز تكنولوجيا الصناعات الغذائية والتصنيع الزراعي بوزارة التجارة والصناعة الإشراف على هذا المشروع ويمكن الاستعانة بخبير دولي ليتم التنفيذ من قبل شركات تصنيع التمور ، وينبغي تصوُّر حوافز مالية لمثل هذا النوع من العمل.

## النتائج المتوقعة

- تطوير جودة التمور المنتجة نتيجة لتطوير معرفة المزارعين للسوق وتدريبهم على انتاج الجودة؛
- المشاركة في المخاطر بين المُنتِج والمشتري؛
- الإمكانية لشركات تصنيع التمور لتنفيذ مشتريات بالتعاقد؛
- السيطرة على جودة المُنْتَج بواسطة شركة تصنيع التمور.

## مدة التنفيذ

ينفذ المشروع المقترح بداية من سنة 2017.

## مشروع 5: برنامج مكافحة متكامل لوقاية النخيل والتمور من الآفات (الحشرات التي تصيب التمور وسوسة النخيل الحمراء)

### التحديات

- الافتقار حاليا الى ادارة متكاملة للآفات في قطاع النخيل والتمور؛
- أكبر عائق لتسويق التمور تواجد الحشرات داخلها؛
- عدم نجاعة وفعالية المعالجات الكيميائية مع اضرارها بالبيئة وترك بقاياها داخل التمور؛
- سوق التمور العالمي يفرض الالتزام بقواعد صارمة على نوعية ومحتوى واستخدام المُبيدات؛
- الافتقار لبرنامج وطني للمكافحة المتكاملة لسوسة النخيل الحمراء في مناطق انتاج التمور.

### أنشطة المشروع

- وضع وتنفيذ برنامج متكامل لمكافحة إصابة نخيل البلح والتمور بالحشرات؛
- يطبق البرنامج تدريجياً بهدف تغطية مزارع النخيل بأكملها في كل مناطق انتاج النخيل في مصر على المدى البعيد.

ويحتوي البرنامج المكونات التالية بخصوص الحشرات التي تصيب نخيل البلح والتمور:

- رصد ومتابعة الآفات الرئيسية للتمور من الحر وحتى المخزن مع تحديد الحد الاقتصادي الحرج للتدخل العلاجي (المعاملة بالمبيدات) لتجنب الاستخدام العشوائي والغير فعال مما يؤدي بظهور سلالات مقاومة فيما بعد؛
- التوسع في إدخال مُفترِسات الحشرات وخاصة التريكوجراما، للتقليل من أعداد الحشرات المُضرة بنخيل البلح والتمور؛
- إنشاء وحدات تربية المفترسات في مراكز زراعة النخيل؛
- النظافة المنتظمة والمستمرة لمزارع النخيل؛
- التوسع في استخدام المصائد الفرمونية والضوئية واللاصقة في تقليل أعداد الآفات الضارة وتدريب المزارعون على كيفية استخدامها كبديل فعال للمبيدات؛

- تعميم حماية «عذوق» التمر بشباك ذات فت حات صغيرة تمنع وصول الحشرات للثمار؛
- العمل على إنشاء نظام إنذار مبكر ضد الآفات الكاسحة Invasive Pests مثل Payasadisia archon والتي تصيب النخيل في عدد من دول أوروبا وانتقلت لهم من الارجتين وأخذت الاحتياطات الازمة نحو ذلك؛
- أما بخصوص سوسة النخيل الحمراء فيحتوي البرنامج على:

□ تقييم الوضعية الحقيقية للأضرار الناجمة عن السوسة في كل منطقة وعدد النخيل المصاب.

□ وضع برنامج للمكافحة يتم تعميمه على مناطق انتاج البلح والتمور ويتركز على تدريب وتكوين المختصين ومقدمى الخدمات في اكتشاف السوسة وتطبيق العلاج وتنفيذ الازالة عند الضرورة والتخلص من بقايا النخيل المزال بالطريقة الآمنة.

## الإشراف والتنفيذ

### الحشرات التي تصيب التمور

يقوم المزارعون بهذا العمل تحت إشراف خدمات وزارة الزراعة في كل منطقة مع مشاركة قسم بحوث المكافحة الحيوية بمعهد بحوث وقاية النبات بمركز البحوث الزراعية . ولضمان انخراط المزارعين في هذه الممارسات التي تخص تغطية العذوق لابد من بعض الحوافز والمساعدات لصالح المزارعين (توفير الشِباك والمفترِسات الحيوية على الأقل في البداية، أي السنة الأولى) .

### سوسة النخيل الحمراء

تتولى مديريات وادارات وزارة الزراعة في مناطق انتاج التمور تنفيذ برنامج المكافحة المتكاملة ضد سوسة النخيل الحمراء بالتعاون مع معهد بحوث وقاية النبات والمعمل المركزي للنخيل واعانة خبير دولي في المجال وتأهيل وتحفيز مقدمى الخدمات فى هذا المجال (مشرفى المزارع وطلاعين النخل وتجار المدخلات والكيماويات المبيدات).

## النتائج المتوقعة

- تمور للتسويق سليمة من الحشرات ومن بقايا المواد الكيمائية الضارة؛

- تسهيل إدخال نظام الزراعة العضوية في مزارع النخيل؛
- تسهيل تطبيق أنظمة وقواعد «جلوبل جاب» "GLOBAL GAP"؛
- سهولة الترويج للمبيعات بواسطة منح الشهادات الخاصة بسلامة الأغذية؛
- تخفيض مستوى الاصابة بسوسة النخيل الحمراء تحت 1 في المائة مما يسمح بالسيطرة عليها والتعايش معها.

## مدة التنفيذ

ينفذ المشروع المقترح على مدى القصير في سنة 2017 ويتواصل على المدى المتوسط في المزارع الكبيرة والحديثة في سنوات 2017-2020 ويشمل على المدى الطويل جميع مزارع المناطق المنتجة للتمور بمصر.

## مشروع 6: تطوير الدقة العلمية للاحصائيات الخاصة بالانتاج

### التحديات

- عدم دقة البيانات الخاصة بعدد النخيل حسب الأصناف المنتجة والمساحات والإنتاج ونوعية وعدد المزارع الحديثة والتقليدية وطُرق استغلالها؛
- توجد صعوبة في اعداد التقديرات المستقبلية والتي تعتبر ضرورية لتطوير زراعة النخيل في مصر.

## أنشطة المشروع

لابد من استخدام التقنيات الحديثة في تحديد الإحصائيات السنوية بطريقة علمية صحيحة في خصوص كل اوجه إنتاج التمور في مصر:

- عمل خرائط لمزارع النخيل باستخدام نظام الاستشعار عن بُعد تشمل كل مناطق انتاج التمور في مصر؛
- تحديد انماط المزارع المختلفة وتنفيذ نظام أخذ العيّناتٍ المناسبة والكافية لأصدق تمثيل للمزارع؛
- استخدام الطرق اللازمة للتأكد من الدقة في تقييم عدد أشجار النخيل والمساحات المزروعة والأصناف وأنماط الزراعة وكثافتها والإنتاج والمحصول وعدد المزارعين وطريقة استغلال المُنتَج؛
- أخذ الاجراءات والطرق اللازمة لتطوير دقة الاحصائيات والتنفيذ؛
- تحليل ونشر النتائج؛

- يتم تنفيذ هذا المشروع فقط في السنة الأولى بوضع نظام لأخذ العينات وطريقة جمع المعلومات واجراء التقديرات للمحصول ثم يتواصل التنفيذ ونشر نتائج التحاليل سنويا.

## الإشراف والتنفيذ

يتم الاشراف على تنفيذ هذا المشروع من قبل إدارات الدراسات، والتخطيط والإحصاء بوزارة الزراعة، ومن الممكن التعاقد مع منظمة متخصِّصة في الجانب الخاص بالتصوُّر.

## النتائج المتوقعة

- توفر البيانات والمعطيات الضرورية؛
- تخطيط انجع لقطاعِ التمور؛
- سهولة تطبيق إستراتيجية تسويق كافية للتمور؛
- تسهيل التخطيط الفعال للمبيعات والمشتريات من التمور لشركات التصنيع والتسويق.

## مدة التنفيذ

سنة واحدة 2017 .

## مشروع 7: تأهيل وتحديث المزارع الصغيرة وعمل مزارع نموذجية في كل واحة

## التحديات

- غالبية المزارع في الواحات القديمة بها كثافة عالية من النخيل وطرق ري تقليدية تسبب هدر كبير لمياه الري؛
- وجود عدد كبير من الأصناف البذرية «المجهل» والتي تنتج تمور ذات نوعية رديئة؛
- مسافات الزراعة شبه معدومة.

## أنشطة المشروع

- تأهيل وتحديث المزارع القديمة ذات الكثافة العالية والزراعة التقليدية والقديمة . ويمكن أن يتم ذلك عبر:

- تأهيل عدد من المزارع في كل واحة حيث تعوض الأصناف الرديئة بالأصناف المختارة؛
- تعديل مسافات الزراعة لتحسين تخطيط الحقل وتجهيز الحقل بشبكة ري حديثة؛
- اتخاذ هذه المزارع كنموذج ومثال لباقي المزارعين وذلك لتطوير الممارسات الزراعية وتحسين البنية التحتية للزراعة وتحويل الحقول للمارسة الزراعة السليمة وانتاج التمور الجيدة والأستعداد للحصول على شهادات الجودة والتسويق.

## الإشراف والتنفيذ

تتولى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي تنفيذ هذا المشروع بالتنسيق مع «المجمع المهني المشترك للتمور» «المقترح» أو «هيكل آخر» .

## النتائج المتوقعة

تحويل عدد كبير من المزارع التقليدية للنخيل الى مزارع حديثة تتوفر فيها الأصناف الجيدة والمرغوبة من السوق وتقنيات ري حديثة تمكن من ترشيد استهلاك المياه ومسافات زراعة مناسبة لكل صنف تسمح بادخال بعض عمليات الميكنة الخفيفة للتعامل مع النخيل.

## مدة التنفيذ

ينفذ المشروع المقترح بداية من سنة 2017 .

## مشاريع برنامج تطوير مرحلة التسويق

## مشروع 8: تطوير وتنظيم جمع التمور والحلقة الرابطة بين المزرعة والمصنع وتنظيم تسويق التمور

### التحديات

- غياب تنظيم مجمعي التمور وقلة الرقابة عليهم؛
- ضعف البيانات الإحصائية في مجال تسويق التمور؛
- ضعف الرقابة على الجودة للتمور على مستوى التسويق؛
- ضرورة انشاء أسواق للتمور.

### أنشطة المشروع

مزيد من الرقابة على مجمعي التمور والوسطاء وتنظيم هذه الحلقة المهمة ، لابد من هيكل لإدارة تسويق التمور يكون قادراً على التنظيم، والرقابة، والإشراف على المعاملات وقد يكون ذلك بتشجيع إنشاء الشركات الخاصة مع كراس للشروط المُقرِّرة لمساهماتهم.

**ويمكن ايجاز الأعمال اللازمة في التالي :**

- دراسة وتشخيص مهمة مجمعي التمور وتنظيم تدخلهم في القطاع وتأهيلهم وتحديد المهنة بكراس شروط تلزمهم بمراعاة ايصال التمور للمصنع حسب المواصفات؛
- إنشاء أسواق جديدة وتخطيط وتنظيم مساحات تكون محجوزة لبيع التمور؛
- السماح بالمراقبة على جودة التمور من قبل منظمات مُتخصِّصة والإشراف على معاملات البيع؛
- تدوين بيانات سوق التمور من حيث الحجم، والجودة والأصناف، والمنشأ؛
- وضع قاعدة بيانات حول الأحجام، والأصناف، والأسعار.

### الإشراف والتنفيذ

يمكن أن يتولى «المجمع المهني المشترك للتمور» «المقترح» أو «هيكل آخر» الإشراف على هذا المشروع ويتم التنفيذ من قبل الشركات الخاصة مع مساعدة من خبير دولي.

## النتائج المتوقعة

- تطوير جودة التمور التي تصل المصنع والمعروضة للبيع وتطوير المبيعات وتفادي الغش؛
- تعزيز حماية المستهلك وتطوير الشفافية في معاملات البيع؛
- زيادة دقة البيانات الضرورية لتطوير أنظمة البيع وتطوير إستراتيجيات تسويق التمور.

## مدة التنفيذ

ينفذ المشروع المقترح بداية من سنة 2017.

# مشروع 9: تطوير وتنظيم بيع التمور بالجملة

## التحديات

- عدم وجود ادارة لرقابة الجودة للتمور على مستوى الأسواق التي تباع فيها التمور بالجملة؛
- تدني الفعالية في إدارة الأسواق التي تباع فيها التمور بالجملة.

## أنشطة المشروع

إنشاء أسواق خاصة لبيع التمور بالجملة ويوكل لجهة معينة دور التنظيم والرقابة والإشراف على المعاملات. ويمكن أن توكل هذه المهمة لبعض الشركات الخاصة مع جدول للشروط المُقرّرة لمساهماتهم. وتطوير تنظيم الأسواق يشتمل على:

- تخطيط وتنظيم المساحات المحجوزة لبيع التمور؛
- تحديد علاقة الوكلاء بالعمولة «الدلال» مثل علاقتهم بتنظيم الإدارة؛
- السماح بالمراقبة على جودة التمور من قبل منظمات مُتخصِّصة والإشراف على معاملات البيع؛
- تدوين بيانات لتسويق التمور من حيث الحجم والجودة والأصناف والمنشأ؛
- وضع قاعدة بيانات حول الأحجام والأصناف والأسعار.

## الإشراف والتنفيذ

المجمع المهني المشترك للتمور سوف يشرف على هذا العمل الذي ستقوم به شركات خاصة ترغب في إنشاء أسواق جديدة، وتعتبر مساعدة خبير دولي في هذا المجال من الأمور المرغوب فيها من أجل تنفيذ هذا المشروع.

## النتائج المتوقعة

- تحسين التعامل المادي والمبيعات للتمور وتحسين جودة التمور المعروضة للبيع وتعزيز حماية المستهلك؛
- شفافية أفضل في معاملات البيع؛
- الحصول على بيانات موثوق بها والتي تعتبر ضرورية من أجل تحسين أنظمة البيع وتطوير إستراتيجيات التسويق المتعلقة بالتمور.

## مدة التنفيذ

ينفذ المشروع المقترح بداية من سنة 2017 .

## مشروع 10: دراسة وتطوير السوق المحلي

## التحديات

- ضعف معرفة إمداد السوق بالتمورالموجهة للاستهلاك؛
- عدم الدقة في البيانات حول استهلاك وأسعار التمور؛
- الصعوبات في قياس آلية السوق والاتجاه المستقبلي للاستهلاك.

## أنشطة المشروع

تطوير دراسة للاستهلاك الحالي وحاجات السوق المحلي بهدف تعزيز دائرة الاتجار الحالية وزيادة مبيعات التمور في المستقبل، وتتطلبُ هذه الدراسة بيانات يُعتمدُ عليها حول الإنتاج ودائرة الاتجار واستهلاك التمور، وتشتمل أنشطة المشروع على :

- الأخذ في الاعتبار بالبيانات المتعلقة بالإنتاج.
- القيام بتحليل إحصائي علمي في نطاق عيّناتٍ تمثل الآتي:

- المرحلة الأولى للتسويق؛
- مبيعات التجزئة؛
- الاستهلاك؛
- أخذ عيّنات وتطوير استبيانات والقيام بالتدقيق والتحقيق وتحليل نتائج الاستبيانات.

## الإشراف والتنفيذ

يمكن أن يتولى «المجمع المهني المشترك للتمور» «المقترح» أو «هيكل آخر» أو الجامعات والمراكز البحثية الإشراف على هذا المشروع ويتم التنفيذ من قبل إدارات الدراسات والتخطيط والإحصاء بوزارة التجارة والصناعة ووزارة الزراعة.

## النتائج المتوقعة

النتائج ستمكن من التحليل التشخيصي الإستراتيجي الذي يؤدي إلى تطوير خطة عملٍ على المستوى الوطني موجَّة نحو الأهداف التالية:

- وضع السياسة التي ينبغي أن تُتْبع فيما يتعلقُ بزيادة زراعة النخيل وفقاً لقدرة السوق المحلي وتحديد إمكانية التصدير؛
- تعزيز استهلاك التمور في السوق المحلي.

## مدة التنفيذ

ينفذ المشروع المقترح بداية من سنة 2017.

## مشاريع برنامج تطوير مرحلة التعبئة والتصنيع

## مشروع 11: وضع معايير للتمور المصرية والعمل على تبنيها من قبل لجنة الكوداكس

### التحديات

تجدر الإشارة إلى أن التسويق والتصدير يمثلان الحلقة الضعيفة التي يتوجب سرعة الأهتمام بها بصفة عاجلة. ويمثل غياب المواصفات الخاصة بالصنف وظعف تطبيق المواصفات التجارية العامة للتمور أحد العوائق المهمة التي يواجهها تطور قطاع التمور في مصر.

### أنشطة المشروع

- وضع مواصفات خاصة لأهم أصناف التمور التجارية المصرية متماشية مع معايير التمور المحددة من قبل كودكس؛
- المشاركة في اجتمعات لجان الكودكس التابعة للمواصفات ومحاولة تمرير المقاييس الخاصة بالأصناف المصرية؛
- رفع المواصفات الخاصة بالتمور المصرية الى المجلس الدولي للتمور ومحاولة تمريرها من خلال هذا المجلس الى لجان الكودكس.

### الإشراف والتنفيذ

يمكن الاشراف على هذا المشروع من قبل وزارة التجارة والصناعة ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ولابد للمجمع المهني المشترك للتمور ومراكز البحث أن تلعب دورا مهما في تنفيذ هذا العمل .

### النتائج المتوقعة

- تسهيل المعاملات التجارية في مجال التمور؛
- هذه المقاييس ستتيح للمستهلك وبكل شفافية اختيار مستوى الجودة الذي يرغبه.

### مدة التنفيذ

ينفذ المشروع المقترح بداية من سنة 2017.

## مشروع 12: تطوير المصانع وشركات تعبئة التمور واعتماد حد ادنى من الشروط للترخيص للمصانع

### التحديات

- قلة التدفق الكافي في عملية التصنيع في أغلبية المصانع؛
- بعض الأجهزة لم تعد متأقلمة مع المتطلبات الحالية لتصنيع المواد الغذائية؛
- لا تتم مراعاة المتطلبات الصحية بصورةٍ كافية؛
- غياب التأهيل الكافي للعاملين بالمصانع؛
- غالبية المصانع لا تحمل شهادة الإيزو ISO أو شهادة معتمدة.

### أنشطة المشروع

تأهيل الشركات بما تحتويه من إدارة وتجهيزات؛ والهدف هو تحسين التنافسية عن طريق زيادة أداء أجهزة الإنتاج، وبتبني منهج علمي في عملية التصنيع، وعن طريق مراعاة النواحي الصحية ونواحي سلامة الأغذية، وأخيراً عن طريق التحسين المستمر للكفاءات. وتتركز الأنشطة حول :

- القيام بتشخيصٍ للشركة؛
- تحديد نقاط القوة والضعف مقارنة بإطار المرجع والذي يُفضل أن يكون ذلك الذي يتطلب قطاعات للسوق العالمي؛
- إنشاء خطة تحسين تشتمل على نواحي المواد والإدارة؛
- إعداد دراسة جدوى اقتصادية للعمل.

### الإشراف والتنفيذ

يمكن أن يتولى «المجمع المهني المشترك للتمور» «المقترح» أو «هيكل آخر» ومركز البحوث الزراعية بوزارة الزراعة الإشراف على هذا المشروع والذي سيتم تنفيذه من قبل شركات التصنيع والتعبئة مع مساعدة من خبير دولي في اجراء التشخيص.

### النتائج المتوقعة

- تحسين أجهزة الإنتاج؛
- تحسين كفاءة الموارد البشرية؛
- حصول شركات التمور على شهادة الإيزو؛
- زيادة مستوى التنافسية لشركات التمور.

## مدة التنفيذ

ينفذ المشروع المقترح بداية من سنة 2017.

## مشروع 13: التسهيل والحث على إنشاء مصانع جديدة في المناطق التي تنقصها مصانع للتمور

### التحديات

- المزارعون يَضطرون في بعض المناطق إلى إرسال إنتاجهم إلى أماكن بعيدة حيث توجد مصانع التعبئة مع تدني جودة المُنْتَج من جراء هذه العملية؛
- وفرة الإنتاج في تلك المناطق يزيد عن الحاجات الحقيقية للأسواق المحلية؛
- ممارسات التعبئة المطبقة من قِبل بعض المزارعين والوسطاء والتي لا تتفقُ مع المعايير المقبولة.

## أنشطة المشروع

تشجيع إنشاء مصانع تعبئة جديدة في بعض المناطق من أجل استيعاب فائض الإنتاج. والهدف هو المحافظة على استقرار الأسعار بالنسبة للمزارع وتفادي تذبذب المبيعات بمرور الزمن. يشتمل المشروع على الآتي:

- تقرير الحاجات الحقيقية لمختلف المناطق؛
- اختيار المواقع المحتملة للمصانع الجديدة؛
- القيام بعمل دراسات جدوى لهذه الوحدات الجديدة ووحدات التجميد؛
- اقتراح الحوافز المالية الضرورية لإنشاء الوحدات الجديدة.

## الإشراف والتنفيذ

يمكن أن يتولى «المجمع المهني المشترك للتمور» «المقترح» أو «هيكل آخر» مع المعمل المركزي للنخيل بوزارة الزراعة بالتعاون مع مركز تكنولوجيا الصناعات الغذائية والتصنيع الزراعي بوزارة التجارة والصناعة الإشراف على هذا المشروع والذي سينفذ من قبل تجار التمور بمساعدةٍ من خبير دولي ليقوم بالدراسة الشاملة لهذا العمل؛ وتعتبرُ مقاييس الحوافر ضرورية لتشجيع المروجين للدخول في هذا المشروع.

### النتائج المتوقعة

- تحسين المبيعات للأصناف التي لا يتم تسويقها بسهولة في الأسواق المحلية؛
- تحسين التعبئة وعرض التمور في الأسواق؛
- تحسين ربحية المزارع والمُنتِج عن طريق التصنيع في الوحدات القريبة من موقعه.

### مدة التنفيذ

ينفذ المشروع المقترح بداية من سنة 2017.

## مشروع 14: إنشاء وحدات لتجميد التمور الطازجة

### التحديات

- يعد استهلاك التمور الرطبة هاماً للغاية في مصر؛
- هذه التمور يقتصر وجودها على فترة الموسم، ولابد من تجميدها لكي ينتشر بيعها طوال الوقت؛
- وحدات التجميد الموجودة في مصر محدودة للغاية وطريقة التجميد تتطلب التطوير.

### أنشطة المشروع

إنشاء وحدات تجميد إضافية لكي تحافظ على خصائص الطعم للتمور الرطبة ومن المحتمل أيضاً عند مرحلة «الخَلال»، وإن الدراسات العلمية التي أُجريت في هذا المجال تجعل من الممكن إقامة مثل تلك المشاريع.

وتشمل الأنشطة ما يلي :

- العمل باستخدام نتائج التجارب التي أجريت في هذا المجال؛
- اختيار أصناف التمور والمواقع؛
- إجراء دراسات الجدوى لوحدات التجميد؛
- اقتراحُ الحوافز الضرورية لإنشاء هذه الوحدات.

## الإشراف والتنفيذ

يمكن أن يتولى «المجمع المهني المشترك للتمور» «المقترح» أو «هيكل آخر» الإشراف على هذا المشروع والذي سينفذ من قبل تجار التمور بمساعدةٍ من خبير دولي ليقوم بالدراسة الشاملة لهذا العمل، وتعتبرُ مقاييس الحوافر ضرورية لتشجيع تجار التمور للدخول في هذا المشروع.

## النتائج المتوقعة

- تحسين الطرق التقليدية الموجودة للتجميد؛
- زيادة مبيعات «الرُطَبْ» و»الخَلال» في الأسواق؛
- المحافظة على جزء من المحصول وامتداد فترات بيعه.
- تحسين ربحية المُنْتِج.

## مدة التنفيذ

ينفذ المشروع المقترح بداية من سنة 2017 .

## مشاريع برنامج تطوير مرحلة التصدير:

## مشروع 15: الوضع الإستراتيجي للتمور المصرية في السوق العالمي (التصدير)

### التحديات

- الحضور والتعريف الضعيف للتمور المصرية في الأسواق الخارجية؛
- قلة المعرفة حول التمور المصرية في أسواق التصدير المُجزية؛
- الحاجة لزيادة الدعاية وتطوير الإنتاج الموجه للتصدير.

## أنشطة المشروع

تطوير مستوى كل شركة أو مجموعة شركات لتدرس الوضع على الأسواق العالمية، ويجب أن تستطيع هذه الدراسة أن تختار أكثر الأسواق المتأقلمة مع التمور المصرية. لابد للدراسة أن تأخذ في الاعتبار المقاييس التالية:

- تحديد قابلية الجذب لكل مجموعة من الأسواق لنفس الصنف من التمور؛
- اختيار الأسواق وفقاً لقابلية الجذب وقدرة الصنف على المنافسة؛
- تنفيذ أنشطة دعم التجارة (بعثات – معارض – برامج دعائية) للنفاذ للأسواق المستهدفة.

## الإشراف والتنفيذ

يمكن أن يتولى «المجمع المهني المشترك للتمور» «المقترح» أو «هيكل آخر» ووزارة التجارة والصناعة الإشراف على هذا المشروع ويتم التنفيذ من قبل الشركات المختلفة بمساعدة خبير دولي.

## النتائج المتوقعة

- أن تكون لدى التمور المصرية إستراتيجية تسويق موجَّه نحو مجموعة مختارة من الأسواق؛
- أن يتم دعم تبني إستراتيجية وطنية لتسويق وتصدير التمور المصرية؛
- مزيد من التعريف بالتمور المصرية وزيادة التصدير.

## مدة التنفيذ

ينفذ المشروع المقترح بداية من سنة 2017.

## مشروع (FAO-TCP 16): "واحة سيوة" كنموذج لتنفيذ خطة تطوير قطاع النخيل والتمور في مصر

### التحديات

- تطبيق خطة النهوض بقطاع النخيل والتمور في مصر يستلزم تنفيذها على مراحل مترابطة وجهات متعددة؛
- الحاجة لنموذج ناجح في تطبيق خطة تطوير القطاع ومعتمدة على تجميع كل المتداخلين للعمل سوية؛
- الحاجة لنموذج ناجح في تطبيق الحزم التقنية الحديثة للحصول على جودة عالية للتمور وتطوير القطاع في مرحلة الانتاج والتعبئة والتصنيع والتسويق والتصدير.

### أنشطة المشروع (وثيقة المشروع)

يشتمل المشروع اساسا على جانب تنظيمي، باقتراح مجمع مهني مشترك للتمور، يشمل المتدخلين في القطاع وينظم عملهم بشكل فيه ربح للجميع وجانب تطويري للأنتاج والتعبئة والتصنيع والبيع، وجانب لبناء القدرات على مستوى الارشاد والمزارعين والمجمعين والمصنعين للتمور. واخيرا جانب يخص تحديد الأصناف ووضعها في مجمعات وراثية لمزيد دراستها واستخدامها في تطوير القطاع مستقبلا.

## الإشراف والتنفيذ

تتولى منظمة الفاو بالتعاون مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي الاشراف على هذا المشروع بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة والمنظمات العالمية وكل الاطراف الأخرى المتدخلة في القطاع.

## النتائج المتوقعة

- أن تنجح سيوة في اعطاء النموذج الرائد لتطبيق خطة تطوير قطاع النخيل والتمور بمصر؛
- أن يتم تبني هذه الخطة الوطنية من قبل المناطق الأخرى المنتجة للتمور؛
- أن تنفذ المشاريع المقترحة في بقية المناطق المصرية المنتجة للتمور.

## مدة التنفيذ

ينفذ المشروع المقترح لمدة سنتين بداية من سنة 2017 .

## المراجع :


- د. شريف فتحي الشرباصي : - الوضع الحالي عن نخيل البلح والتمر فى مصر – المعمل المركزي للنخيل.
- د شريف فتحي الشربلصي : - خريطة زراعة أصناف نخيل البلح والتمور في مصر - المعمل المركزي للنخيل.
- احصائيات الفاو 2009 – 2013- 20014 FAO-STAT.
- تقرير اجتماع لجنة وضع خطة للنهوض بقطاع التمور بمصر – 2016.
- احصائيات قطاع الشؤون الأقتصادية – وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي 2013 - 2014 .
- احصائيات صادرات التمور – المجلس التصديري للصناعات الغذائية 2013.
- دراسة سلسلة القيمة لقطاع التمور – اليونيدو.
- دراسات قطاع التمور بمصر – مركز تكنولوجيا الصناعات الغذائية والتصنيع الزراعي.
- د. هاشم بالعيفة 2008 . تقرير عن تطوير تصدير التمور في المملكة العربية السعودية.
- مشروع سلاسل قيمة الصناعات البستانية بصعيد مصر MDG Fund)).
- د. محمد بن صالح : 2014 ”Enhancing youth employability and local economic development in Upper Egypt” UNIDO
- د. ايمان محمد سالم : الاستفادة من تمور الدرجة الثانية بمصر في تصنيع منتجات عالية القيمة الغذائية – معهد بحوث تكنولوجيا الأغذية للأرشاد والتدريب.
- د. محمد فرج 2015 FAO-RNE-Report : Date Palm Production Opportunities, Challenges, Trends and Options in Egypt.

**قائمة بالبعض من الشخصيات والمنظمات والجمعيات التي تم الاتصال بها من قبل الخبير**

- معالي وزير التجارة والصناعة بجمهورية مصر العربية.
- شيرين الصباغ ، رئيس وحدة السياسات والتنمية الأقتصادية – المشرف العام على المشروعات التنموية – وزارة التجارة والصناعة – مكتب الوزير.
- حنان الحضري ، مقرر مجلس الصناعة للتكنولوجيا والابتكار – وزارة التجارة والصناعة بجمهورية مصر العربية.
- ممثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بجمهورية مصر العربية : د. حسين جادين.
- نائب مدير عام منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والممثل الأقليمي للشرق الأوسط وشمال افريقيا.
- محمد محمد عبدالمنعم الأنصاري أستاذ بقسم البساتين بجامعة كفر الشيخ ، مساعد ممثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة سابقا.
- محمد ممدوح يعقوب، مساعد ممثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بمصر (البرامج).
- منال كريم ، المدير التنفيذي للمجلس التصديري والصناعات الغذائية – وزارة التجارة والصناعة.
- علاء فهمي ، المسؤول الوطني للبرامج بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الزراعية بمصر.
- غادة نادى ، مسؤول التعليم الفني والمهني والتدريب.
- شريف فتحي الشرباصي ، مدير المعمل المركزي للنخيل – وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بجمهورية مصر العربية.
- أمجد أحمد القاضي ، المدير التنفيذي – مركز تكنولوجيا الصناعات الغذائية والتصنيع الزراعي – وزارة التجارة والصناعة.

- رؤوف كمال ، الأمين العام لجمعية خبراء العلوم والتكنولوجيا بمصر.
- عبدالحميد زايد ، رئيس مجلس ادارة جمعية تمور مصر.
- أحمد أمين ، استشاري التنمية الزراعية – مشروع حياة للتنمية المحلية – العدوة – المنيا.
- السيد محمد صقر ، شركة الواحة للتمور – القاهرة.
- صبري المرغني ، وكيل شعبة البيئة وزراعات المناطق الجافة – مركز بحوث الصحراء – وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

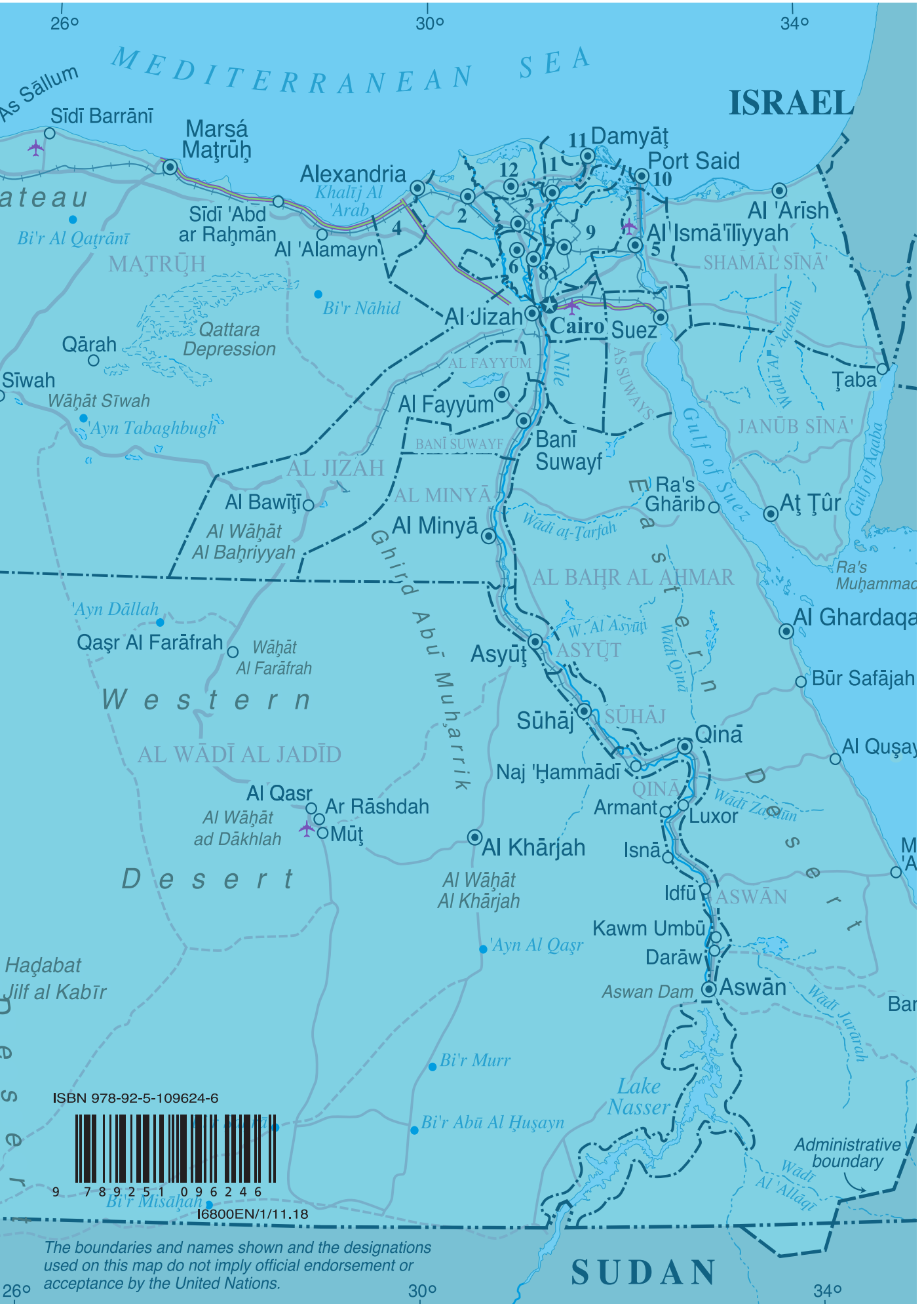


ISBN 978-92-5-109624-6

9 789251 096246

I6800EN/1/11.18

*The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.*